الباب السابع

الفلسطينيون في إسرائيل

رائف زريق وهمّت زعبي

مدخل

يحتــوي هذا التقرير عدة أبواب، من شــأنها مجتمعة أن تعطينا صورة ما، عن وضع الفلسطينيين في الداخل وحراكهم خلال عام ٢٠١٤.

مــن ناحية، يرصد التقرير تصاعد الملاحقات السياســية للقيــادات العربية، ويرصد قــرارات قضائية بحقّ هذه القيادات. كمــا يتوقف عند القوانين التي طرحت خلال العام المنصرم، والتي من شأنها المسّ بحقوق الفلسطينيين في إسرائيل. ويرصد تزايد ظاهرة العنصرية المنفلتة على مســتوى الشــارع وأمكنة العمل والمجتمع في إسرائيل، وتفاقمها خلال الصيف المنصرم، وخاصة خلال الحرب على غزة.

ويتناول التقرير معالم سياسة واضحة تهدف إلى شق صفّ الشارع العربي الفلسطيني، وتفتيت لُحمته، تعبر هذه السياسة عن نفسها بمشروع تجنيد المسيحيين الطوعي للجيش، واختراع بدعة القومية الآرامية.

مقابــل هذه التطورات، يرصد التقرير أيضًا تحديات داخلية في المجتمع الفلســطيني، ويتوقف بتوســع عند « لجنة المتابعة لقضايا الجماهير العربية في إسرائيل»، متوقفا عند بداياتهــا، تركيبة اللجنة وطرق اتخــاذ القرارات فيها. ويرصــد التقرير النقاش الدائر في مســألة ضرورة أو عدم ضرورة انتخاب اللجنة بشــكل مباشر، متناولا تلخيص آراء الأحزاب المختلفة من موضوع انتخاب لجنة المتابعة بحسب أدبيات كل حزب. كما يتناول التقريــر الأزمــة الحالية في اللجنة، المتعلقة بتعثر الاتفاق حــول رئيس بديل للجنة لاحقًا لاستقالة رئيسها الأخير في أيار ٢٠١٤.

تنتهج إسرائيل سياسة واضحة تهدف إلى شق صفّ الشارع العربي الفلسطيني، وتفتيت لُحمته

مــن جانب ثالــث، ينتهي القرير عبر لفت الانتباه إلى ظاهرة انضمام بعض الشــباب إلــى تنظيم «داعش» والقتال فــي صفوفه. يدور الحديث عن أعداد قليلة جدًا، ولكن الأمر يستدعي التوقف عنده.

وبتزامن صدور التقرير مع انتخابات الكنيســت الـ ٢٠، والتي عقدت في السابع عشر من آذار ٢٠١٥، لا بد من وقفة سريعة، في هذه المقدمة عند أهم مؤشرات هذه الانتخابات على المجتمع الفلسطيني في إسرائيل. وستكون لنا وقفة معمقة حول أهميتها وإسقاطاتها ونتائجها في التقرير السنوي العام القادم.

وكان أهــم مــا ميّز هذه الانتخابات، دخول الأحزاب السياســية الفاعلــة برلمانيًا في المجتمع الفلســطيني في إسرائيل، في قائمة مشتركة واحدة. وقد جاءت هذه القائمة ردًا على رفع نســبة الحسم للانتخابات للكنيست، ما خلق خوفًا حقيقيًا ومبرَّرًا من عدم قدرة كل حزب من عبور نسبة الحسم، لو خاض الانتخابات منفردا. ولكنها أيضا كانت تحقيقًا لمطلب جماهيري ازداد إلحاحًا في السنوات الأخيرة.

وقــد تشــكّلت «القائمة المشــتركة» لاحقًا لمفاوضــات مكثفة قامت بهــا لجنة «الوفاق الوطنــي»، على مدار أشــهر عديدة للوصــول إلى اتفاقية بين الأحــزاب العربية الأربعة: الجبهة الديمقراطية للســلام والمســاواة، التجمع الوطني الديمقراطي، الحركة الإسلامية والعربيــة للتغيير. وجاء في بيــان اللجنة لاحقًا لإبرام الاتفاق في تاريخ ٢٣ كانون الثاني ٢٠١٥، أن المفاوضات استمرت أشهرًا عدّة، وأن تشكيل القائمة «جاء من منطلق إدراكنا العميق بالتحديات الكبيرة التي يواجهها شعبنا في الجليل والمثلث والنقب والمدن المختلطة، من قوانــين عنصرية مفروضة، ومن مخططات صهيونية منظمة تســعى إلى اقتلاعه من وطنه، ومع شعورنا بثقل المسؤولية الوطنية والتاريخية الملقاة علينا، ومن منطلق احترامنا وتقديرنا لرغبة الغالبية العظمى من أبناء وبنات شــعبنا في تشكيل قائمة مشتركة لجميع الأحزاب الفاعلة على الساحة العربية في البلاد لخوض انتخابات الكنيست العشرين».[١]

وفعلا، عكســت نتائج القائمة المشــتركة في الانتخابات، نوعا ما، فرادة هذه التجربة، والتفافــا جماهيريا، وقد زاد عدد مصوتيها، وحصلت القائمة على زيادة أكثر ١١٠ آلاف لتحصد ٤٧٧ ألف صوت، تزكيها بـ ١٣ مقعدا، وبفائض أصوات أكثر من ٨ آلاف صوت، ولتصبح القائمة المشتركة القوة الثالثة في الكنيست.[٢]

وشكّل التفاف جماهيري عربي كبير حول القائمة، وبحسب بيان لمركز مدى الكرمل– المركز العربي للدراســات الاجتماعية التطبيقية في حيفا، ووفقا لمعطيات دائرة الإحصاء المركزيــة، فان قرابة ١٠٪ من أصحاب حق الاقتراع العرب غير متواجدين في البلاد، لذا فإن نســبة المشــاركة الحقيقية في البلدات العربية (نسبة غير رسمية) تصل إلى قرابة الـ

٧٠٪، بينما تكون النسبة الرسمية للتصويت إلى ٦٥٪، وفي هذا ارتفاع عن الانتخابات السابقة التي وصلت فيها إلى ٥٦٪. وأضاف البيان أن نسبة الأصوات الصالحة من مجمل الأصوات العربية بلغت ٩٩٪، وحصلت القائمة المشتركة على قرابة ٨٧٪ من هذه الأصوات، بينما حصلت الأحزاب الصهيونية على نسبة ١٣٪ فقط من الأصوات.

وجاء في البيان أيضًا، أن "نسبة المشاركة في عشر بلدات عربية درزيّة بلغت قرابة ٥٨,٥ في المئة (٣٦,٦ ألف ناخب، من أصل ٦١ ألف صاحب حق الاقتراع)، وحصلت القائمة المشتركة على ٥٢٨٨ صوتا (أي ١٤,٨٪ من الأصوات الصالحة).

وفي البلدات المختلطة، حصلت القائمة المشتركة على قرابة ٤٤ ألف صوت (حيفا ١٢٤٠٠؛ يافا–تل أبيب ٨٣٠٠؛ عكا ٦٧٠٠؛ نتسريت عيليت ٣٧٠٠؛ معلوت– ترشيحا ٢٣٠٠؛ اللد ٥٣٠٠؛ الرملة ٥٠٠٠؛ بئر السبع ٥٣٠). لكن بما أنه لا تتوفر أعداد رسميّة لعدد أصحاب حق الاقتراع العرب في هذه المدن، من الصعب احتساب الأرقام الدقيقة لنسبة التصويت فيها.

وأوضح المركز أنه بعد الفحص والتدقيق بنسب التصويت في كل بلد على حدة، يمكننا أن نرى أنّ نسبة التصويت في معظم القرى البدوية كانت الأكثر انخفاضًا. فمثلاً في قرية أسد، قرية طرابين الصانع، أبو جويعد، وأبو ربيعة لم تتعدَ نسبة التصويت العشرين في المئة. وعلى الأرجح أنّ عامل البعد الجغرافي لصناديق الاقتراع عن القرية نفسها هو السبب في ذلك. أما البلدات التي كانت فيها نسبة تصويت عالية تعدّت الثمانين في المئة فهي: دير حنا، دير الأسد، سخنين، طمرة، كابول وجلجولية.[٣]

في تشرين الثاني ٢٠٠٩، قدّم المستشار القضائي للحكومة الإسرائيلية في حينه، مناحيم مازوز، لائحة اتهام، للنائب العربي في الكنيست محمد بركة أربع تهم مختلفة.

١. محاكمات أعضاء كنيست وقيادات فلسطينية

١.١ قضية النائب محمد بركة

في تشرين الثاني ٢٠٠٩، قدّم المستشار القضائي للحكومة الإسرائيلية في حينه، مناحيم مازوز، لائحة اتهام، نَسبت للنائب العربي في الكنيست محمد بركة أربع تهم مختلفة، جرت في أماكن وفترات مختلفة. وتضمنت لائحة الاتهام، تهمة إهانة موظف جمهور (شرطي)، وذلك خلال مظاهرة ضد الحرب الثانية على لبنان (تموز ٢٠٠٦)، وأخرى تتعلق بعرقلة عمل شرطي خلال مظاهرة لأهالي شهداء هبة أكتوبر ٢٠٠٠ في الناصرة ضد إغلاق ملفات التحقيق في مقتل أبنائهم. كما نسبت له تهمة أخرى تتعلق «بالاعتداء» على جنود من قوات المستعربين خلال مظاهرة ضد جدار الفصل في قرية بلعين عام ٢٠٠٥. هذا إضافة إلى تهمة الاعتداء على ناشط من اليمين في مظاهرة ضد الحرب الثانية على لبنان عام ٢٠٠٦. ويشار إلى أنها المرة الأولى التي تقدّم فيها لائحة اتهام ضد عضو كنيست على خلفية اشتراكه في مظاهرة.

وبعد خمس سنوات من المداولات القضائيّة في محكمة الصلح في تل أبيب، شطبت المحكمة في تشرين الأول عام ٢٠١١ اثنتين من التهم؛ تهمة إهانة موظف جمهور (شرطي)، وتلك التي نُسب إليه فيها عرقلة عمل شرطي خلال مظاهرة لأهالي شهداء هبة أكتوبر ٢٠٠٠، وأقرت أن الحصانة البرلمانية للنائب بركة تسري على تلك التهم بشكل واضح. وفي آذار ٢٠١٤، برّأته المحكمة من تهمة الاعتداء على مقاتلين من قوات المستعربين في مظاهرة بلعين، وكانت هي التهمة المركزيّة في هذا الملف، وأدانته بتهمة هامشيّة، هي الاعتداء على ناشط يميني في مظاهرة ضد الحرب الثانية على لبنان عام ٢٠٠٦، وفرضت عليه غرامة مالية بقيمة ٦٥٠ شيكلا.

وقدم مركز عدالة- المركز القانوني لحقوق الأقلية العربية في إسرائيل، استئنافا على هذا القرار، وردا على الاستئناف **قرر القضاة في المحكمة المركزية في تل أبيب بتاريخ ٢٠١٤/١٢/١٥**، إعادة الملف إلى محكمة الصلح لتعليل قرارها، والتطرق إلى ادعاء طاقم الدفاع بأن محاكمته، في الوقت الذي لم تتم فيه محاكمة أعضاء كنيست آخرين على تصرفات مشابهة، إنما هي تطبيق انتقائي للقانون. كما سأل القضاة ممثل النيابة العامة: لماذا يصرون على الإبقاء على هذه التهمة، رغم أنها أقل وزنًا من التهم الثلاث الأخرى التي ألغتها المحكمة بسبب الحصانة البرلمانية للنائب بركة.

ينسب إلى النائب السابق نفّاع- بحسب لائحة اتهام- زيارة لسورية، والتي تعرف بحسب القانون الإسرائيلي كدولة عدو.

من جهته صرح النائب محمد بركة أنه «رغم قرار محكمة الصلح الذي يلغي الاتهامات الأساسيّة التي جاءت في لائحة الاتهام ضدي، إلا أنني أصر على براءتي من هذه «التهمة» أيضا، وسأستمر في النضال من أجل إلغائها. إن تضخيم الملف والاتهامات من قبل النيابة، وقرار المحكمة بشطب غالبيتها، يؤكد أن الملف ضدي هو ملف سياسيّ، ضمن الملاحقة السياسية التي يتعرّض لها النشطاء والقيادات العربيّة في البلاد.» [٤]

٢.١ محاكمة مشايخ الدروز ومحاكمة النائب سعيد نفّاع

زار وفد من مشايخ الطائفة الدرزية، في عام ٢٠٠٧، وفي عام ٢٠١٠، مقامات ومقدسات في سورية ولبنان برفقة عضو الكنيست السابق سعيد نفّاع، ووجهت لجميع الزائرين لائحة اتهام بزيارة بلد معاد، فيما وجهت للنائب السابق سعيد نفّاع تهمة إضافية، وهي التقاء وكيل أجنبي، تتطرق حيثيات التهمة إلى لقائه مع طلال ناجي، نائب سكرتير الجبهة الشعبية، بالإضافة إلى محاولة لقاء خالد مشعل، رئيس المكتب السياسي لحركة حماس. وكان هذا في كانون الأول عام ٢٠١١.

وينسب إلى النائب السابق نفّاع- بحسب لائحة الاتهام- زيارة لسورية، والتي تعرف بحسب القانون الإسرائيلي كدولة عدو، وذلك على الرغم من أمر منع مباشرا وقطعيا

وصلــه من وزير الداخليــة. ومن الجدير بالذكر أنه منذ تعديــل قانون الحصانة لأعضاء البرلمــان عام ٢٠٠٥، لا تعطى لأعضاء البرلمان حصانــة تلقائية، إنما عليهم تقديم طلب الحصول عليها في حال تم تقديم لائحة اتهام بخصوصهم. وفعلا رفضت لجنة الكنيست[٥] طلب النائب نفّاع للحصانة في هذا الملف، وكان ذلك عام ٢٠١٠.

تبــع تقديم لائحة الاتهام سلســلة مظاهرات وفعاليات احتجاجيــة خاضها الدروز من فلسطينيي الداخل، وفي أيار ٢٠١٤ أعلنت النيابة العامة شطب لوائح اتهام سبق وقدمتها بحق ١٦ من المشــايخ، باســتثناء النائب نفّاع. وبررت النيابة العامة في إســرائيل قرارها بالتراجع عن محاكمة مشــايخ الدروز بالقول إنه بعد التشــاور مع النيابة العامة، قام قادة الطائفة الدرزية، وعلى رأســهم زعيمها الروحي الشــيخ موفق طريف، بالتوقيع على وثيقة لكافــة أبناء الطائفة الدرزية، تطالب أبناءها بعدم الســفر إلى ســورية ولبنان دون موافقة الســلطات الإســرائيلية المختصة. وقالت النيابة العامة إن المتهمين أيضا وقعوا على وثيقة التزام بعدم الســفر لـ 'دولة عدو'، وأنهم سيعلمون السلطات مستقبلا إذا كانت لديهم النية بالســفر لســورية أو لبنان. ونوّه بيان النيابة إلى أنه «بموجب ذلك تم شطب لوائح الاتهام ضدهم، وعدم إدانتهم»[٦] بالمقابل، أدانت المحكمة المركزيّة في الناصرة في نيســان ٢٠١٤، النائب الســابق نفّاع بتهمة زيارة دولة عدو ولقاء وكيل أجنبي، وبرأته من تهمة لقاء رئيس المكتــب السياســي لحركة حماس، خالد مشــعل. وفي الرابع من أيلــول ٢٠١٤ أصدرت المحكمة المركزية حكمها بخصوص هذا الملف، وحكمت على النائب نفّاع بالســجن الفعلي مدة عام. وفي تشرين الأول (٢٠١٤) أصدرت المحكمة العليا قرارا ينص على تأجيل تنفيذ الحكم بالسجن بناء على طلب تقدم به نفّاع مرفقا بالاستئناف الذي تقدم به أمام المحكمة العليــا طعنا بقرار المركزية، وبعد أن وافقت النيابــة على الطلب. وينص القرار على تأجيل تنفيذ الحكم بالسجن حتى انتهاء البت في الاستئناف الذي تحدد موعده في ٢٠١٥/٣/٢.

أدانــت المحكمة المركزيّة في الناصرة في نيسان ٢٠١٤، النائب السابق نفّاع بتهمة زيارة دولة عدو، ولقاء وكيل أجنبي، وحكمت عليه بالسجن الفعلي مدة عام.

وقد أثارت محاكمة نفّاع ردود فعل منددة بين قيادات المجتمع الفلســطيني في الداخل والخارج. وأجمعت جميعها على أن المحاكمة تصب في خانة المحاكمات السياسية، وأنها تســعى في سياسات فصل الدروز عن أبناء شــعبهم. فعلى سبيل المثال، كتبت صحيفة الاتحاد في افتتاحيتها (٢٠١٤/٠٤/٠٧) إن محاكمة نفّاع، وغيرها من المحاكمات للقادة الفلســطينيين، تؤكد مسلسلا يســعى إلى تجريم العمل السياســي المناهض لسياسات الاحتــلال والهدم والتمييز، وإلى ســلخ الجماهير العربية، وتقويــض أواصر علاقتها مع محيطها العربي، وبعدها القومي عامة.[٧]

تؤكد محاكمة نفّاع، وغيرها من المحاكمات للقادة الفلسطينيين، مسلسلا يسعى إلى تجريم العمل السياسي المناهض لسياسات الاحتلال.

كما واستنكرت هيئة الكتل والقوائم البرلمانية في المجلس التشريعي الفلسطيني الحكم الجائر الذي صدر عن محكمة إســرائيلية بحق عضو الكنيست السابق سعيد نفاع على

خلفية زيارته لسـورية على رأس وفد عربي في العام ٢٠٠٧ في إطار مشـروع التواصل. وأكدت هيئة الكتل والقوائم البرلمانية في بيانها «إن هذا القرار التعسـفي يشـكل محاولة إسـرائيلية مكشوفة لضرب مشـروع التواصل بين أبناء الطائفة العربية الدرزية الكريمة وعمقها الوطني القومي».[٨]

كمـا وأثـار الحُكم ردود فعل غاضبة بين أبناء الطائفـة الدرزية في الخارج. وجاء في بيان أصدرته الرئاسـة الروحية– جبل العرب، حول الحكم: إن الرئاسـة تستنكر القرار بشـدّة، وتعتبره كيديّا ويخضع لاعتبارات سياسيّة هدفها إخضاع أبناء الطائفة، وثنيهم عن اتخاذ المواقف التي يتربى عليها التزامهم الوطني وإيمانهم بقضاياهم القومية الحقة.[٩]

بالمقابل، رحبت بالحُكم أوساط إسرائيلية– على رأسها وزير الخارجية أفيغدور ليبرمان– فبحسب صحيفة هآرتس كتب على صفحته على الفيسبوك، لاحقا لقرار الحكم، إنه يبارك هذا القرار، وأن في هذا رسـالة واضحة أن دولة إسـرائيل لن تستمر في تحملها أعمالا تتحدى الدولة، وخاصة من أولئك الذين يجلسـون في برلمانها، وفي الوقت ذاته يعملون على هدمها. وجاء في الخبر نفسـه على لسان رئيس الائتلاف، يريف لفين، إن الإدانة تعتبر ضوءا أحمر لكل أعضاء الكنيست من الطابور الخامس، كما أسماهم، وهم من المتعاونين مع العدو.[١٠]

هذا وقد أرسلت لجنة آداب المهنة في نقابة المحامين في إسرائيل «لائحة اتهام تأديبيّة» للمحامي نفّاع، تطالب بتعليق عضوية المحامي نفاع، على خلفية هذه القضية. [١١]

شهد عام ٢٠١٤، صدور أحكام بحق الشيخ رائد صلاح - رئيس الحركة الإسلامية في الداخل الفلسطيني، في قضيتين منفصلتين.

٣.١ محاكمات الشيخ رائد صلاح

شهد عام ٢٠١٤، صدور أحكام بحق الشيخ رائد صلاح – رئيس الحركة الإسلامية في الداخل الفلسـطيني، في قضيتين منفصلتين. الأولى في ما يدعى «ملف معبر الكرامة»، وقد أصـدرت محكمة الصلح في مدينة القدس يـوم ٢٠١٤/٠٥/١٩ قرارا بتمديد حكم السـجن مع وقف التنفيذ الذي كان قد صدر بحقه، وذلك مدة سـنتين إضافيتين. حيث أقر القاضي السجن الفعلي مدة ستة أشهر بحق الشيخ صلاح في حال قيامه بمخالفة إعاقة عمل الشرطة أو الاعتداء على أفرادها خلال سنتين إضافيتين. بالإضافة إلى ذلك، فرض قاضي محكمة الصلح غرامة مالية على الشـيخ رائد صلاح بقيمة ٩,٠٠٠ شيكل، أو السجن الفعلي ٤٥ يوما بدلا منها.

ويذكـر أن أحداث ملف «معبـر الكرامة» تعود إلى يـوم ٢٠١١/٤/١٦، عندما دخل الشيخ رائد صلاح عبر معبر «اللنبي» قادما من الأردن بعد أدائه مناسك العمرة بصحبة زوجته، وقد اعتُقل الشيخ حينها بتهمة أنه قام بـ «إعاقة عمل الشرطة»، حين رفض تفتيش زوجته.[١٢] وبموجب رواية الشيخ، فما حدث هو أنه لاحقا لفحصه وأمتعته، جاء دور زوجته

التي طلبت منها شـرطية تعمل في المعبر أن يتم تفتيشـها بشـكل عارٍ، فرفضت زوجته هذا الإجراء وصرخت في وجه الشـرطية، حينها اعترض الشـيخ رائد على هذا الإجراء، باعتبـاره إجراءً مهينـاً ويمس بكرامة الزوجة، مانعاً من الشـرطية القيام بهذا التفتيش العاري في حق زوجته، معتبرا إياه إهانة لكل مسـلمة. وقد جرت عدة جلسـات سـابقة في هذا الملف للاسـتماع لشهود النيابة والدفاع، وقد طالبت النيابة العامة بإنزال عقوبة السجن الفعلي بحق الشيخ رائد مدة ثمانية أشهر.

وفـي رد على الحكم، عقدت الحركة الإسـلامية مؤتمرا صحافيا حضره عدد من أبناء الحركة الإسـلامية وقيادات من المجتمع الفلسـطيني، وجـرى التأكيد مجددا- وكما في محاكمـات قيادات فلسـطينية أخـرى- على أن هذه المحاكمة هي جـزء من المحاكمات السياسية التي تواجهها القيادة الفلسطينية في الداخل، ومحاولة لتجريم العمل السياسي، وتجريم مواجهتهم السياسات المنتهجة ضدهم. [١٣]

وفـي ملف آخر، معروف باسـم «ملف وادي الجوز»، **قضـت محكمة الصلح في آذار ٢٠١٤**، بسـجن الشيخ رائد صلاح مدة ٨ أشـهر فعليا، و ٨ أخرى مع وقف التنفيذ، ولم تحدد المحكمة حينها موعد تنفيذ الحكم. وتعود خلفيته إلى أن محكمة الصلح في القدس، كانت قد أدانت في أوائل تشرين الثاني لعام ٢٠١٣ الشيخ رائد صلاح بتهمة «التحريض على العنف»، فيما برأته من تهمة «التحريض على العنصرية، هذا في أعقاب خطبة ألقاها صلاح في وادي الجوز يوم الجمعة ١٦ شـباط مـن عام ٢٠٠٧، والتي جاءت على خلفية هدم جزء من المسجد الأقصى في طريق باب المغاربة بتاريخ ٦ شباط ٢٠٠٧.

في «ملف وادي الجوز»، قضت محكمة الصلح في آذار ٢٠١٤، بسجن الشيخ رائد صلاح مدة ٨ أشهر فعليا، و ٨ أخرى مع وقف التنفيذ.

ولاحقـا، قدم الشـيخ رائد صلاح وطاقم الدفاع اسـتئنافا بخصـوص الإدانة بتهمة التحريض على العنصرية، كما وقدمت النيابة العامة اسـتئنافا على براءة الشيخ صلاح من تهمة التحريض على العنصرية، وقد **بحثت الاستئناف المحكمة المركزية في مدينة القدس (٢٠١٤/١١/١٠) وأمرت بإلغاء القرار السـابق الصادر عن محكمة الصلح (تشرين الثاني ٢٠١٣) بتبرئة الشـيخ صلاح، وأصدرت حكما بتثبيـت التهمة حول التحريض على العنف، وبإدانته بتهمة التحريض على العنصرية، وذلك على خلفية تصريحاته في «خطبة وادي الجوز» . وقد أحيل الملف لمحكمة الصلح للبت في العقوبة ومدتها.**

وفي سـياق آخر، كان وزير الداخلية أصدر بتاريخ ٢٠١٤/٠٦/١٩ أمرا بمنع سـفر الشيخ رائد صلاح خارج البلاد. وذلك بسبب معلومات استخباراتية وصلت وزير الداخلية، جدعون ساعر، حول نية الشيخ صلاح العمل ضد القانون من خارج الدولة، وأن خروجه من إسرائيل سيتسبب بالمس بأمن الدولة، بحسب ما جاء في بيان من وزارة الداخلية.[١٤]

٤.١ النائبة حنين زعبي

شـــهد العام المنصرم تصادما حادا مع النائب حنين زعبي في الساحة السياسية، وقد أقرت لجنة الطاعة التابعة للكنيســت فــي ٢٩ تموز إبعاد النائبة حنين زعبي عن مداولات الكنيســت لستة أشهر،[١٥] وذلك على أثر تصريح لها في مقابلة مع «راديو تل أبيب» مفاده أن منفذي عملية الخليل، وخاطفي المســتوطنين الثلاثة ليســوا إرهابيين.[١٦] وأيدت الهيئة العامة للكنيســت، في ٢٩ تشــرين الأول، قرار لجنة الآداب البرلمانية إبعاد النائبة حنين زعبي عن العمل البرلماني مدة ٦ أشــهر. وصوت إلى جانب الإبعاد ٦٨ عضو كنيســت، على رأســهم رئيس الحكومة الإســرائيلية، بنيامين نتنياهو، فيما عارضه ١٦ عضواً من أصل ١٢٠ عضوا في الكنيســت الإسرائيلي.[١٧] ويذكر أن هذه العقوبة هي الأقسى التي تم فرضها من قبل اللجنة في تاريخ الكنيست على خلفيّة تصريح ما، وهي أوّل مرّة تُفرض فيها عقوبة من قبل هذه اللجنة بســبب تصريحٍ سياســي لم يحتوِ على تهديد، تحريض، تحقير، ذمّ أو تشهير.

أقرت لجنة الطاعة التابعة للكنيست في ٢٩ تموز إبعاد النائبة حنين زعبي عن مداولات الكنيست لستة أشهر، وصوت إلى جانب الإبعاد ٦٨ عضو كنيست، على رأسهم رئيس الحكومة، بنيامين نتنياهو.

وقد قــدم مركز عدالة، وجمعية حقوق المواطن، اســتئنافا باســم النائبة عن التجمع الوطني الديمقراطي، حنين زعبي، ضد قرار لجنة الســلوك والآداب في الكنيست إبعادها عن الجلسات البرلمانية مدة ٦ شهور. وبعد رد المحكمة العليا للاستئناف بأغلبيّة ٤ قضاة ضد قاضٍ واحد في جلســة بتاريخ ٢٠١٤/١٢/١٠، قالت زعبي في بيان لها إن نقاشــا سياســيا طغى على الجلســة، حيث تركزت أســئلة القضاة حول قضايا سياسية وليس قانونية، ووجهوا لها انتقادات من خلال ما اعتبرته إعطاء تفسير مشوه لما قالته وكتبته.[١٨]

وفي سياق آخر، صادق المستشار القضائي للحكومة الإسرائيلية في **تموز ٢٠١٤**، على فتــح تحقيق جنائي ضــد النائبة زعبي. وجاء إن التحقيق مع النائبة زعبي يأتي بشــبهة «إهانة موظف جمهور، والتحريض على العنف»، بادعاء أنها وجهت إهانات لأحد عناصر الشــرطة أمام الجمهور في ســاحة محكمة الصلح في الناصرة خــلال النظر في قضية معتقلين بشبهة المشاركة في مواجهات مع الشرطة.[١٩]

أعلن المستشار القضائي في ٦ كانون الثاني ٢٠١٥، قراره تقديم لائحة اتهام ضد النائبة حنين زعبي بتهمه التحريض على العنف، وإهانة موظف حكومي.

وعلــى أثــر ذلك، وفي تاريخ ٦ كانون الثاني ٢٠١٥، أعلن المستشــار القضائي قراره بتقديم لائحة اتهام ضــد النائبة حنين زعبي بتهمه التحريض على العنف، وإهانة موظف حكومي. وتنوي النائبة زعبي طلب جلســة اســتماع لأقوالها خلال ثلاثين يوما حسب ما ينص القانون، وبعد جلسة الاســتماع سيقرر المستشار القضائي للحكومة نهائيا تقديم لائحة اتهام ضدها أم لا.[٢٠]

كما وشهدت الساحة السياسية تحريضا مباشرا ضد النائبة زعبي، وصلت بها تقديم شكوى ضد عضو الكنيست دانون، وكان الأخير قد نشر، في نهاية كانون الأول ٢٠١٥،

على شبكة اليوتيوب شريط فيديو ضدها[٢١] اعتبرته النّائبة زعبي مثقلاً بالتحريض بالقتل، والتشـــهير والمسّ بالسمعة، ووصفها بعبارات عنصرية وفاشـــية مثل «خائنة» و «داعمة للإرهابيين» وغيرها.

صوتت الحكومة الإسرائيلية يوم ٢٤ تشرين الثاني ٢٠١٤، على دعم اقتراحيْ «قانون أساس القومية».

٢. اقتراحات قوانين

لم تختلف الكنيســت في دورتها هذه عن ســابقاتها بخصــوص اقتراحات قوانين تمس بحقوق الفلســطينيين. وكان أبرز المقترحات «اقتراح قانون أســاس: إسرائيل – دولة قومية للشــعب اليهودي» أو ما يتعارف عليه باســم «قانون القومية». وكانت الحكومة الإسرائيلية صوتت يوم ٢٤ تشــرين الثاني ٢٠١٤، على دعم اقتراحي ‹قانون أســاس القومية›، الأول لعضو الكنيست زئيف إلكين، والثاني لـ أييليت شاكيد وياريف ليفين، على أن يتعهد المبادرون باســتبدالهما بقانون ‹أقل تطرفًا› أعده مكتب رئيس الحكومــة، بنيامين نتنياهو، وذلك بعد التصويت عليهما بالقراءة التمهيدية وتحويلهما للجان الكنيست. وتنص الصيغة التي وضعها رئيس الحكومة الإســرائيلية، بنيامين نتنياهو، أمام الحكومة، بصفة الدولة القومية اليهودية، علماً بأنه سيتم تحديد الصيغة النهائية بالتنسيق مع المستشار القانوني للحكومة.

ومن أبرز ما جاء في القانون، أن هدفه تحديد هوية دولة إســرائيل بصفة الدولة القومية للشعب اليهودي، وتكريس قيم الدولة بصفتها يهودية وديمقراطية تمشياً مع الصيغة الواردة في وثيقة إعلان دولة إسرائيل. وجاءت بنود مبادئ الأساس للقانون لتؤكد أن أرض إسرائيل هي البيت القومي للشعب اليهودي، وفيها يحقق حقه في تقرير المصير حسب تراثه الثقافيّ والتاريخيّ. وعلى أن الحق في تقرير المصير القومي في دولة إسرائيل هو حق خاص للشعب اليهودي. ويؤكد اقتراح القانون على أن رموز دولة إسرائيل تعكس روح القانون، وتبقي على الرمــوز القائمة اليوم. كما تؤكد بنود القانون على «قانون العودة»، وحق أي يهودي للعودة إلى أرض إسرائيل وأن يحصل على مواطنة إسرائيلية حسب القانون.[٢٢]

أثار مشروع القانون ردود فعل قوى ديمقراطية في الشارع الإسرائيلي.

وقد أثار الاقتراح ردود فعل قوى ديمقراطية في الشــارع الإسرائيلي، فكتب بروفسور مردخاي كرمينســر، والمحامي عمير فوكــس، في ورقة رأي حول القانــون قدمت للجنة الوزراء، إن هذا القانون، في حال تم اقراره، سيمس –بحكم التغيير الكبير الذي يحمله– قيما أساســية في دولة إســرائيل، ومن ضمنها إخضاع قيمــة الديمقراطية في تعريف الدولة للقيمة اليهودية. وأن هذا القانون يمسّ بشكل كبير بالأقليات، وعلى وجه الخصوص بالأقلية العربية.[٢٣] كما وانتقد اقتراح القانون رئيس الدولة، ريؤفين ريفلين، الذي ادعى أن من يضع القيمة اليهودية فوق القيمة الديمقراطية يمسّ بالقيم الأساسية التي قامت عليها دولة إسرائيل، التي تكون فيها القيمتان متساويتين في الأهمية. [٢٤]

كمـــا أثار اقتـــراح القانون ردود فعل لدى الفلســـطينيين في إســـرائيل، لما يحمله من أثر على مكانتهم، كونه يشـــكل مركبا أساســـيا في عملية قوننة أوســـع تهدف إلى تعميق الهويـــة القومية والدينية اليهودية للمجتمع والدولة في إســـرائيل، وإلى الحدّ من قدرة قوى سياسية أو قضائية على فرض تأويلات مدنية وديمقراطية ليبرالية للمبادئ الدستورية لدولة إســـرائيل، وتفريغ المواطنة غير اليهودية من أي مضامين سياســـية جوهرية[٢٥]. ومن أبرز الاحتجاجات الشبابية على اقتراح هذا القانون، تصميم ختم احتجاجي ساخر، كتب عليه بالإنكليزية دولة إسرائيل، وفي الوسط «مواطن درجة ثانية» تعبيراً عن حال المواطن العربي في أعقاب هذا القانون. وقام النشـــطاء على مواقع التواصل الاجتماعي باستعمال الختم وإدراجه على صورهم الشخصية، محتجّين على تعريفهم «مواطنين من الدرجة الثانية».[٢٦]

أما تعديل قانون الانتخابات (تعديل رقم ٦٢) ٢٠١٤ – ، والمتعارف عليه باســـم تعديل **قانون «الحوكمة»**، الذي ســـنته الكنيست في آذار ٢٠١٤ [٢٧] وقامت من خلاله برفع نسبة الحســـم في انتخابات الكنيســـت من نســـبة ٢ بالمئة من الأصوات إلى ٣,٢٥ بالمئة، فقد كان هو أيضا محاولة للمسّ بتمثيل أقليات في الكنيســـت، خاصة أنه سيكون من الصعب على الأحزاب الصغيرة المشاركة في الكنيست، وتأثير هذه الخطوة على التمثيل السياسي للفلســـطينيين في الكنيســـت، كبير جدا، حيث يقيّدهم ويمنعهم من أن يمارسوا حقّهم في الانتخاب والاختيار بين التيارات السياسيّة المختلفة على خارطتهم السياسيّة.

قـدَّم اقـتـراح قانون يسعى إلى إلغاء مكانة اللغة العربية كلغة رسمية في دولة إسرائيل.

وقدمت كل من عدالة وجمعية حقوق المواطن اســـتئنافا ضد هذا القانون، وجاء فيه إن هـــذه الخطوة أصعب بكثير على الأحزاب العربية من ســـواها. فالأحزاب العربيّة احتاجت بحسب نسبة الحسم الســـابقة إلى ٢٠ بالمئة من أصوات الجمهور العربيّ من أجل دخول الكنيست، أم الآن فهي بحاجة إلى ٣٠ بالمئة من أصوات العرب، أي أن القفزة أصعب بكثير مما يظهر للوهلة الأولى. وعليه، فإن المس الأساســـي في هـــذا القانون هو مسّ بالجمهور العربي وتمثيله السياسي. هذا وفي ٢٨ كانون الأول ردت المحكمة العليا الاستئناف.

وكان أيضا **اقتراح قانون الإعفاء الضريبي**[٢٨] عن الشـــقة الســـكنية الأولى في المباني السكنية الجديدة، والذي يشترط حجم الامتياز بالخدمة العسكرية أو المدنية، فيضاف هو أيضا إلى اقتراحات القوانين التي تمسّ وتميّز أيضا ضد، وذلك من خلال إعطاء امتيازات لخادمي العســـكرية، أو الخدمة المدنية، مع العلم ان الفلسطينيين في إسرائيل يعارضون بشدة إدماجهم في الخدمة العسكرية والمدنية.

هذا بالإضافة إلى اقتراح قانون يســـعى إلى إلغاء مكانة اللغة العربية كلغة رسمية في دولة إسرائيل، ويقصد أعضاء من حزب إسرائيل بيتنا والليكود والبيت اليهودي أن يقدموا اقتراح قانون يجعل اللغة العبرية هي اللغة الوحيدة الرسمية في دولة إسرائيل. حيث تلغى

بحسب هذا الاقتراح، مكانة اللغة العربية، والتي تلزم الدولة – بموجب قانون منذ الانتداب البريطاني– بنشـــر كل الأخبار والتعديلات والطلبات الرسمية الصادرة من الحكومة ومن السلطات المحلية أيضا باللغة العربية. كما يلغي هذا الاقتراح استعمال اللغة العربية في المحاكم والمكاتب الحكومية،[٢٩] وهو ما يعني المسّ بمكانة المواطنين العرب وحقهم في اللغة والثقافة، وإقصاءهم من الحيز العام.

٣. النقاشات حول لجنة المتابعة ورئاستها

لجنة المتابعة لقضايا الجماهير العربية في إسرائيل

٣ .١ لمحة تاريخية

نشأت لجنة المتابعة العليا سنة ١٩٨٢ كلجنة تنسيق بين الأحزاب وبين اللجنة القطرية لرؤســـاء الســـلطات المحلية لمواجهة التمييز العنصري في الميزانيات وفي مجال الأرض. وســـبق نشـــأتها إقامة هيئات ومؤسســـات عربية قطرية أخرى، منها لجنـــة الدفاع عن الأراضي (١٩٧٥)، الاتحاد القطري للطلاب الجامعيين العرب (١٩٧٥)، واللجنة القطرية لرؤســـاء الســـلطات المحلية (١٩٧٢)، التي لم تنجح في التحوّل إلى تنظيم قطري قومي، بسبب التناقضات الكبيرة في تركيبتها، وخاصة أن معظم رؤساء المجالس المحليّة انتخبوا حمائليـــا أو طائفيـــا، وكذلك كان لعـــدد منهم صلات بالأحزاب الصهيونية والمؤسســـات الإســـرائيلية.[٣٠] وتعود هذه الميزات بشكل كبير إلى تاريخ إنشاء السلطات المحلية العربية في إســـرائيل، وكونها إحدى آليات الســـيطرة والمراقبة، لاحقا للنكبة، وفي رفض اللجنة الأولـــي– بأغلبية كبيرة– تبني قرار لجنة الدفـــاع عن الأراضي العربية الإضراب في يوم الأرض سنة ١٩٧٦، دلالة كبيرة على ماهية هذا الجسم.[٣١]

ومع تطور الحاجة إلى طرح قضايا سياسيّة ملحّة في أوائل الثمانينيات، وانضمام رؤساء جدد إلى اللجنة القطرية، وخاصة من الحزب الشـــيوعي والجبهة، وتداخل المدني والقومي، المحلي والقطري، في اللجنة القطرية للرؤســـاء، وإلغاء مؤتمر الجماهير العربية،[٣٢] نشـــأت أجواء كانت هي الحاضنة لولادة «لجنة المتابعة لشؤون الجماهير العربية في إسرائيل».[٣٣]

وفـــي حـــين أن أحد الأهداف الأساســـية من إقامة لجنة المتابعة فـــي حينه، كان دعم السلطات المحليّة العربية لمعالجة وتتبع الأزمة المالية التي تفاقمت في الثمانينيات، سرعان مـــا بدأت هذه اللجنة بالتعرض إلى قضايا الجماهير العربية المختلفة، وبدأت تســـتقطب الإعلام والرأي العام الإســـرائيلي. كما كان للأحداث السياســـية تأثير على عمل اللجنة وتطورهـــا وأجنداتها، ومنذ منتصف الثمانينيات بدأت اللجنة تأخذ طابعا تمثيليا وقياديا للجماهير العربية في إسرائيل.[٣٤]

٢.٣ تركيبة اللجنة وطرق اتخاذ القرارات فيها

لــم يتوقف النقــاش حول طبيعة تركيبة هذا الجســم الجديــد ودوره وصلاحيته، منذ نشــأته حتى اليوم، فحين نشأ كجسم يجمع ســكرتارية اللجنة القطرية لرؤساء المجالس المحلية العربيّة، وعدد من أعضاء الكنيســت العرب، وسكرتيري الأحزاب ورؤسائها، جرى توســيعها لاحقا لتضمن ممثلا عن الاتحاد القطري للطلاب الجامعيين العرب، وممثلا عن اللجنة القطرية للطلاب الثانويين العرب، وممثلين من اللجنة القطرية للدفا ع عن الأراضي، والأعضــاء العرب في اللجنة المركزيّة للهســتدروت، وممثلي لجــان متابعة قضايا التعليم العربي، والصحة والأوضا ع الاجتماعية.[٣٥]

تتميز تركيبة اللجنة وبنيتها بالعديد من التوترات، فهي جسم تنسيقي، لا تمثيلي، يهدف إلى التنســيق بين الأجســام التي يتألف منها، وبالتالي طرق اتخاذ القرارات فيه تعتمد على الإجما ع والحدّ الأدنى وليس على الحسم. هذا بالإضافة إلى كونه أيضا جسما غير منتخب، على الرغم من وجود نسبة كبيرة من أعضائه ممثلين منتخبين جماهيريا؛ أعضاء الكنيســت ورؤســاء الســلطات المحليّة. يُضاف إلى ذلك أنّه توجد محدوديّة في طابعه التّمثيلي، إذ إنّ شرائح معيّنة غير ممثّلة فيه، مثل النّساء وقطاعات أخرى.

كما تعاني اللجنة، بســبب بنيتها هذه، من العديد من الإشكاليات التنظيمية التي تعود إلــى عدم وجود نظام داخلي ينظم عملها، وعدم وجود آلية واضحه لعملية اتخاذ القرارات فيها، وعدم انتظام اجتماعات اللجنة، وعدم وجود جهاز متفرغ للمتابعة، وشح الميزانيات، وعدم وجود ميثاق للعمل الوطني، كل هذا يشكل عوائق جدية تجعل نشاطها أقل فعالية. [٣٦]

وعلــى الرغــم من كل هذا، هناك إجما ع بين الأحزاب والحــركات المختلفة حول أهمية وضرورة وجودها كجسم قيادي، مع بروز انتقادات شديدة لأدائها وفاعليتها والتي زادت مؤخرا النقاشــات حول تركيبتها في العديد مــن الأطر، ومن ضمنها الأحزاب والحركات السياسية، والتي تجمع كلها على ضرورة إحداث تغيير فيها.

وقد برز النقاش بشــكل كبير في مسألة ضرورة أو عدم ضرورة انتخاب اللجنة بشكل مباشــر، وقد بــرز توجهان، يطالب الأول بإعادة بناء اللجنة مــن خلال انتخابها انتخابا مباشــرا من قبل الجمهور العربي، وذلك لتفعيلها على مستوى اتخاذ القرارات وتنفيذها. ويقــود هذا التوجه على مســتوى الأحزاب العربية كل من التجمــع الوطني الديمقراطي، والحركة الإســلامية برئاسة الشيخ رائد صلاح. بينما تطالب «أبناء البلد» ببناء وانتخاب هيئة يطلب عليها اســم «برلمان عربي». يضم التوجه الثاني الجبهة الديمقراطية للســلام والمساواة، والتي تفضل إعادة تنظيم لجنة المتابعة لا اعادة بنائها، وذلك من خلال الإطار القائم، وعدم انتخابه مباشرة من الجمهور، معللة هذا بأن الانتخاب المباشر قد يفسّر بأنه

محاولة للانفصال عن الدولة في المجتمع الإسرائيلي،[٣٧] إضافة إلى اعتبارات أخرى تتعلّق بطبيعة عمل اللجنة، يرد ذكرها فيما يلي.

فيمـا يلي تلخيـص آراء الأحزاب المختلفة من موضوع انتخاب لجنة المتابعة بحسـب أدبيات كل حزب.

تؤمن الحركة الإسلامية بحل مرحلي، يشترط أن يقود إلى الحل الجذري المثالي للجنة المتابعة.

حركة أبناء البلد

يعرّف البرنامج السياسـي لحركة أبناء البلد، والـذي تبناه مؤتمر آب ٢٠٠٠ ، اللجنة بأنها «تشكل امتدادا طبيعيا للحركة الوطنية، وتعبيرا صادقا عن الانتماء الوطني والقومي لجماهيرنا العربية الفلسطينية في الداخل، ويؤكد عودتها إلى رفض الاندماج في المجتمع الإسرائيلي. وبدلا من الاندماج تطالب الحركة ببناء مؤسسات وطنية، سياسيا واقتصاديا وثقافيا، وتعزيز دور المؤسسات والهيئات القائمة حاليا، والانخراط فيها من أجل الوصول إلـى حالة من الاسـتقلالية الخاصة بالجماهير العربية. (بنـد ٣ من الأهداف). ويتحدث البنـد الرابع عن ضـرورة العمل من أجـل أن تكون هذه الهيئات والمؤسسـات منتخبة جماهيريا، خاصة الهيئات السياسـية، ورفع مطلب البرلمان العربي المنتخب، والعمل من أجـل تجنيد أكبر التفاف حوله بهدف إنجازه وتحقيقـه، وأخذ دوره الوطني والقومي في عملية الصراع طويلة الأمد على المستوى الثقافي والسياسي والاقتصادي.[٣٨]

الحركة الإسلامية - الشق الشمالي

في مقابلة مع الشـيخ رائد صلاح، رئيس الحركة الإسـلامية الشـق الشمالي، لموقع فلسـطيني ٤٨ من كانون الأول ٢٠١٤[٣٩]، أشار إلى أن تراجع العمل السياسي الحزبي للفلسـطينيين في إسـرائيل يرتبط فـي البداية بضرورة الوقوف علـى ضعف دور لجنة المتابعة، الأمر الذي جعل الكثير من جمهور الداخل الفلسـطيني يشـعر وكأنه بلا عنوان فـي قضاياه المصيرية، وبدأ يجتهد في مواجهة مشـاكله الكثيرة بصورة فردية ضعيفة، بعيدا عن الدور المأمول الذي كان من الواجب أن تؤديه لجنة المتابعة.

يعتقد الشيخ صلاح أن العقبة الكبيرة التي اصطدمت بها كل مكونات «المتابعة» هي آلية اتخاذ القرار المنصوص عليها في دستورها.

وجـاء أيضا أن الحركة الإسـلامية تؤمن بحل مرحلي، يشـترط أن يقـود إلى الحل الجـذري المثالي لهذه اللجنة، أما الحل المرحلي، فيتضمـن ضرورة انتخاب رئيس للجنة المتابعـة من ضمن أعضاء المجلس العام، ويصـل عددهم إلى ٥٣ عضوا، بهدف تكريس مبدأ الانتخابات، من أجل التحرر من ظاهرة التوافق والمصالحة على أي شـخص كان، وأضاف أن مبدأ المصالحة ثبت أنه أحد أسـباب ضعف دور لجنة المتابعة، ثم إن الحركة تطمـع بعد ذلك أن تصل إلى الحل الجـذري، وهو انتخاب رئيس اللجنة وكامل أعضائها من كل جمهور الفلسطينيين في الداخل وفق آلية انتخابات متفق عليها.

ويعتقد الشيخ صلاح أن العقبة الكبيرة التي اصطدمت بها كل مكونات المتابعة هي آلية اتخاذ القرار المنصوص عليها في دستور المتابعة، حيث تقتضي هذه الآلية أن يحظى كل قرار عادي بثلثي أعضاء أي جلسة قانونية للمتابعة، وأما انتخاب الرئيس تحديدا فيجب أن يحظى وفق هذه الآلية بثلثي أصوات كل أعضاء المجلس العام، وهذا يعني أن آلية اتخاذ القرار ستؤدي إلى شلل المسيرة، لأن هذه النسبة ستجعل من العسير جدا اتخاذ أي قرار مهما كان عاديا وثانويا، ولذلك دعت الحركة وغيْرُها من المكونات إلى ضرورة تغيير آلية اتخاذ القرار، ووضع بديل أيسر مفاده اتخاذ أي قرار عادي بنسبة ٥٠٪ +١ من الحضور في أي جلسة قانونية، وأن يجري انتخاب الرئيس بالنسبة نفسها (٥٠٪+١) من كل أعضاء المجلس العام. ولكن صلاح نَسب تعطيل هذا الاقتراح إلى معارضة الجبهة وحدها لهذا الموضوع تحديدا.

التجمع الوطني الديمقراطي

يعتبر التجمع المطالبة إعادة تنظيم الفلسطينيين في الداخل على أساس قومي– من خلال إعادة بناء لجنة المتابعة العليا– استراتيجية تندرج في صلب برنامجه، وينسجم هذا المطلب مع إحدى ركائز مشروع التجمع الفكرية والسياسية المتعلقة ببناء حكم ذاتي ثقافي بموازاة الركيزة الأولى من دولة المواطنين.[٤٠]

طالب «التجمع» بانتخاب مباشر للجنة المتابعة في عدة مناسبات.

وكان التجمع طالب بانتخاب مباشر للجنة المتابعة في عدة مناسبات. وفي عام ٢٠٠٩ كتب عوض عبد الفتاح، أمين عام التجمع ومرشحه الحالي لرئاسة اللجنة، حول قرار التجمع في طرح الموضوع، واختار ان يكون ميدان الحوار والنقاش خارج إطار المتابعة والتوجه إلى الناس، مبررا ذلك بعدة أمور، أولها أن الاستطلاعات تؤكد تأييد غالبية العرب لكون اللجنة منتخبة مباشرة. وثانيها يعود إلى زيادة الاحباط واللامبالاة من جانب المواطنين العرب تجاه انتخابات الكنيست. ويضيف أن هذا التفكير ليس معزولاً عن السياق العام للصراع مع الصهيونية، وعن القضية الفلسطينية بمركباتها المختلفة.[٤١]

الجبهة الديمقراطية للسلام والمساواة

في دراسة لأيمن عودة، [٤٢] (سكرتير الجبهة الديمقراطية في حينه، ورئيسها منذ بداية ٢٠١٥)، جاء إن «لجنة المتابعة» بمبناها الحالي هي الجامعة لكل الأحزاب والحركات من شيوعيين ويساريين إلى قوميين وإسلاميين، وهي الجامعة لقضايا الإجماع الوطني والتصدّي الموحّد للتحديات، وهي إطار طوعي مبني على الإجماع والإقناع، وفق الانتماءات والمصالح المشتركة، لذا يصعب كسرها، ويمنع اختلاق أكثرية وأقلية، ممّا قد

يبعد مجموعات عن اللجنة، أو عدم التقيّد بقراراتها، وربّما يتسبّب في ترك اللجنة وإقامة لجنة جديدة ومضارِبة للأولى، ولجنــة المتابعة تجمع توازنات مهمّة بين الوطني (الأحزاب وأعضاء الكنيســت) والمحلي (رؤساء السلطات المحلية) بدون تقسيمات ميكانيكية، حيث أن مــن الواجب الوطني الاهتمام بالقضايا اليومية والمحلية والعكس صحيح، بل إن هذه التوليفة تُســاهم في جعــل ممثلي الأحزاب أقرب للقضايا اليومية، كما لا تعفي رؤســاء السلطات المحلية من الدور القطري والوطني، وهذا أمر لا يجوز التقليل من أهميّته.

ترى الجبهة أن المبنى الحالي لـ «لجنة المتابعة» هو الأمثل، ولكنه بحاجة إلى تعديلات.

وعليه فترى الجبهة أن المبنى الحالي لـ «لجنة المتابعة» هو الأمثل، ولكنه بحاجة إلى تعديلات. وتتمثل أفضلية هذا المبنى- بحسب عودة- بأنه يجمع أكبر عدد من توجّهات المواطنين العرب على أكبر قاســم مشــترك، أما الاهتمامات الحزبية الخاصّة، فتقوم بها الأحزاب بطُرُقِها دون الحاجة لإلزام الآخرين بما هم غير مقتنعين به. وإن وجود ممثلي الأحزاب وممثلي الســلطات المحلية العربية يضمن تنفيذا حقيقيا لقرارات «لجنة المتابعة»، للأحزاب ثقل أخلاقي، ولرؤســاء السلطات المحلية صلاحية قيادة أكبر مؤسسات المجتمع العربي مثل السلطة المحلية والمدارس والمراكز الجماهيرية والمكتبات وغيرها. كما تكمن أفضلية المبنى الحالي- بحسب عودة- في كون هذه الهيئة تجمع ممثلي كلّ المواطنين ضمن اتفاق والتزام واسع ومشترك. وفي هذه الحالة فالـ «إجماع والاتفاق» أفضل من التصويت وفْق مبدأ «الأغلبية والأقلية»، ويضيف بأن الإجماع هو سرّ تماسك «لجنة المتابعة» كل هذه السنين.

وبخصــوص تغيير تركيبة عمل «لجنة المتابعة»، يعتقد عودة أنه يتطلّب من الجميع الحرص علــى ذلك، نظــرًا لأهمية اللجنة، ونظرًا لتربّص المؤسســة الحاكمة بهــا. ويضيف أن «لجنة المتابعــة» بحاجة إلى تطوير فــي أدائها وتأثيرها، ويمكن القيام بذلك عن طريق: تعزيز الثقافة الوحدوية والالتزام الجماعي والمكاشــفة والشــفافية لدى الأحزاب ورؤســاء السلطات المحلية ومؤسســات المجتمع المدني، وذلك في اتخاذ القرارات، ولكن بالأساس بمصداقية العمل على تنفيذها. وكذلك إقامة اتحادات شــعبية منظّمة في كلّ مجال وتكون ممثّلة في «لجنة المتابعة»، وإقامة لجان شعبية محلية كما يحدث تلقائيا في العديد من القرى والمدن، وربّما يكون اسمها «لجان متابعة محلية» وتكون أذرعا محلية لتنفيذ قرارات «لجنة المتابعة».

تكمن أفضلية المبنى الحالي- بحسب عــودة- فــي كــون هذه الـهـيـئـة تـجـمـع مـمـثـلـي كـل المواطنين ضمن اتفاق والتزام واسع ومشترك. وفي هذه الحالة فالـ «إجماع والاتفاق» أفضل من التصويت وفْـق مبدأ «الأغلبية والأقلية».

في الظروف التي يعيش فيها المواطنون العرب، فإن الطرح الأكثر وطنية ومسؤولية وحصانة هو السعي لتعزيز «لجنة المتابعة» وتطويرها كـ«لجنة منتخبين» وليس كـ«لجنة منتخبة».

٣.٣. تغييرات بنيوية

كشف الطابع التوافقي للجنة في بعض الأحيان عن ضعف اللجنة، كما حدث في أيلول ٢٠٠٨، بمناقشــة قضية التمثيل النسائي في اللجنة، من خلال زيادة تمثيل كل حركة أو

حزب سياســيّ بممثل ثان، على أن يكون هذا من خلال امرأة، وقد وافقت جميع مركبات اللجنة على هذا القرار باستثناء الحركة الإسلامية غير البرلمانية، معتبرة أن قرارات اللجنة تصدر بالتوافق، وقد خرجت الحركة مستنكرة القرار، واعتبرته غير شرعي.[٤٣]

ازدادت الأزمة حول اللجنة- مبناها ورئاستها- في السنة الأخيرة على وجه الخصوص، في أعقاب تقديم محمد زيــدان، رئيسها الأخــير، استقالته رسميا.

ساهم النقاش حول هذه القضية وقضايا أخرى مثل الموقف من الاحتجاج الاجتماعي الإسرائيلي في صيف ٢٠١١، والموقف من الانقسام الفلسطيني، واصطفاف مركبات اللجنة مع أطراف الانقسام كل حسب موقفه الأيديولوجي والسياسي، وغيرها من الحالات،[٤٤] كل هذا بالإضافة إلى النقاش المستمر حول تركيبة وانتخاب أو عدم انتخاب لجنة المتابعة بشكل مباشــر، ساهم في اتخاذ ثلاث خطوات إصلاحية بنيوية أساسية. يتعلق أول الاصلاحات بقــرار انفصال اللجنة القطرية عن لجنة المتابعة. أما الخطــوة الثانية فكانت صياغة بنية هيكلية جديدة (نظام داخلي) عام ٢٠١٠، وعلى الرغم من أن اللجنة أسمته دستورا، فهو لا يضم إلا بنودا تنظيمية فقط، وتغيب عنه الرؤى السياسية والبرنامج الوطني. وأهم ما جاء في النظام كان تحديد مركبات اللجنة من الأحزاب والحركات السياســية ومركبات أخرى لأول مرة على نحو واضح.[٤٥] أما الخطوة الإصلاحية الثالثة- في آب ٢٠١٢- فتتمثل بإقامة لجان فرعية، تعالج كل لجنة قضية عينية من قضايا الجماهير العربية.[٤٦]

٣ .٤. الأزمة الحالية

وقــد ازدادت الأزمة حول اللجنة- مبناها ورئاســتها- في الســنة الأخيرة على وجه الخصوص، في أعقاب تقديم محمد زيدان، الرئيس الأخير للجنة المتابعة، استقالته رسميا من رئاسة اللجنة في أيار ٢٠١٤.[٤٧] وقد تعثر الاتفاق حول رئيس بديل للجنة، وتقرر في تشرين الأول ٢٠١٤، اعتبار نائب رئيس لجنة المتابعة العليا ورئيس اللجنة القطرية ورئيس بلدية سخنين، مازن غنايم، قائما بأعمال رئيس لجنة المتابعة، والقيام بمهام رئاسة اللجنة حتى استكمال انتخاب رئيس جديد، في إطار المجلس المركزي للجنة بتاريخ ١٤/١١/٢٩. وتم لاحقا تأجيل موعد الانتخابات إلى ما بعد الانتخابات البرلمانية والتي تقررت في آذار ٢٠١٥. وقد فتح باب الترشــيحات في تاريــخ ١٤/١١/٨ واختتم في ١٤/١١/٢٢. وقد ترشــح كل من عوض عبد الفتاح عن التجمع الوطني الديمقراطي، وعبد الحكيم مفيد عن الحركة الإسلامية. ولم تقدم الجبهة أي مرشح لهذا المنصب.

الرغم من النقد الذي يطال اللجنة، ما زالت قائمة وفاعلة، ربما بسبب عدم قدرة أجسام أخرى على تقديم حلول، وبلورة تنظيم جمعيّ للفلسطينيين في إسرائيل.

علــى الرغم مما جاء أعلاه، وعلى الرغم من النقد الذي يطال اللجنة -تركيبتها وبنيتها وأداءها التنظيمي- ما زالت قائمة وفاعلة. وربما يعود هذا إلى عدم قدرة أجســام أخرى على تقديم حلول، وبلورة تنظيم جمعيّ للفلســطينيين في إســرائيل، الأمر الذي ساعد في حفاظ على وجود هذه اللجنة وتوسعها.

٤. أجواء عنصريّة وتصعيد من قبل الشرطة

١.٤ احتجاجات وتظاهرات

شهد صيف ٢٠١٤ أحداثا سياسية متتالية كان لها كبير الأثر على الشارع الفلسطيني ككل وضمنه على فلسطيني ٤٨، بدءا من خطف الفتى المقدسي ابن السادسة عشرة، محمد أبو خضير، وقتله بطريقة وحشية، واستمرارا مع إعلان إسرائيل الحرب على غزة وقصفها وتدمير أحياء كاملة فيها وقتل قرابة ٢٠٠٠ فلسطيني، من ضمنهم عائلات كاملة، على مدى قرابة شهر.

اندلعت مواجهات مباشرة بعد استشهاد الطفل محمد أبو خضير على يد ثلاثة مستوطنين، ومثّل يوما ٤ و٥ تموز الشرارة الأولى للمواجهات.

وقد اندلعت المواجهات مباشرة بعد استشهاد الطفل محمد أبو خضير على يد ثلاثة مستوطنين إسرائيليين بتاريخ ٢٠١٤/٧/٢، وبدأت بسلسلة تظاهرات ووقفات احتجاجية على الجريمة البشعة في أكثر من عشر بلدات عربية، من الجليل حتى النقب، وازادت حالة الاستنفار والشعور بالتهديد خاصة مع ورود أنباء عن دخول عصابات من المستوطنين إلى البلدات العربية، وقيام بعضها بأعمال تخريبية. ولم تكن هذه المرة الأولى لدخول عصابات المستوطنين، فقد ارتبطت هذه الاعتداءات بالاعتداءات التي مارستها في الأعوام الماضية عصابات ما يسمى «تدفيع الثمن»، والتي ازدادت حدّة في الأشهر الأخيرة ضد البلدات العربية في أراضي٤٨ ،[٤٨] وتمثلت الاعتداءات بكتابة شعارات عنصرية ضد العرب، وتخريب أماكن دينية كان أشهرها حرق مسجد في طوبا الزنغرية، وتدنيس في المقبرة المسيحية في كفر برعم.[٤٩]

أُحصي في الأسبوع الأول أكثر من ٤٠ مواجهة بين الشرطة الإسرائيلية ومتظاهرين. وكذلك أُحصي ١٠٠ نشاط آخر على شكل وقفات ومسيرات وفاعليات متعددة ضد الاحتلال.

ومثّل يوما ٤ و٥ تموز الشرارة الأولى لمواجهات مع الشرطة، بعد محاولة فض الشرطة التظاهرات التي تحولت إلى إغلاق شوارع وحرق إطارات. وتركزت هذه المواجهات بداية في قرى ومدن المثلث مثل: الطيبة؛ الطيرة؛ باقة الغربية؛ قلنسوة؛ عرعرة؛ أم الفحم؛ كفر قاسم؛ جلجولية، لتمتد بعدها إلى الناصرة والجليل وقرى الساحل والنقب، في الوقت الذي كانت تنتشر فيه أخبار المواجهات المفتوحة في شعفاط، والتي دامت أكثر من أسبوع بشكل متواصل، ولم تتمكن الشرطة الإسرائيلية خلالها من دخول البلدة، فضلاً عن انضمام القدس وأحيائها، وبعض المناطق في الضفة الغربية، إلى المواجهات. وأُحصي في الأسبوع الأول أكثر من ٤٠ مواجهة بين الشرطة الإسرائيلية ومتظاهرين. وكذلك أُحصي ١٠٠ نشاط آخر على شكل وقفات ومسيرات وفاعليات متعددة ضد الاحتلال.[٥٠]

دعا أكثر من ربع المتصفحين اليهود لمواقع التواصل الذين صرحوا حول التصعيد المتزايد، إلى سلب الجنسية من المواطنين العرب المشاركين في المظاهرات.

٢.٤. مظاهر العنصريّة والملاحقة

بموازاة ذلك، تزايدت مظاهر العنصرية والملاحقة والتحريض في أوساط المجتمع الإسرائيلي. وتحولت صفحات شبكات التواصل إلى منابر تحريض وملاحقة للعرب،

إضافة إلى ملاحقة اليهود ممن عبروا عن آراء تتعارض مع الرأي المهيمن المشجع للحرب على غزة. ولوحظ ازدياد حاد في المواقف المتطرفة تجاه العرب. ومن فحص عينات للجدل في الشبكة أجري مطلع تموز من قبل الائتلاف لمناهضة العنصرية والصندوق الجديد لإسرائيل، اتضح أن أكثر من ربع المتصفحين الذين صرحوا بما يتعلق بالتصعيد المتزايد، قد دعوا إلى سلب الجنسية من المواطنين العرب المشاركين في المظاهرات، وفقط ٦٪ من المتصفحين في الشبكة صرحوا بهذا الخصوص دعوا إلى الانضباط والاعتدال.[٥١]

دعا وزير الخارجية ليبرمان إلى مقاطعة المصالح العربية التي أضربت احتجاجاً على العملية في غزة.

وقد زاد من هذه الأجواء تصريحات تحريضية لمنتخبي جمهور وقيادات إسرائيلية، فعلى سبيل المثال دعا وزير الخارجية ليبرمان إلى مقاطعة المصالح العربية التي أضربت احتجاجاً على العملية في غزة؛ انعكس هذا في المناخ العام، فوفق استطلاع أجري أواخر تموز، صرح ٦٧٪ من المشاركين انهم سيتوقفون عن الشراء من بلدات أو متاجر عربية.[٥٢]

٣.٤ تضييق غير مسبوق على حرية التعبير عن الرأي، وملاحقات في الحيّز العام

وفي حين شكّلت الشبكة الاجتماعية إحدى الوسائل التي ساهمت في تعزيز دور الشباب في الحراكات الشبابية في الداخل، كما أشرنا في تقريرنا الأخير، خضعت هذه الآليات لمراقبة شديدة، قبل أحداث الصيف المنصرم، وزادت صرامة خلالها.

يرصد تقرير جمعية حقوق الإنسان عددا كبيرا من الحالات تم فيها استدعاء مواطنين بسبب تصريحاتهم على الفيسبوك.

ويرصد تقرير جمعية حقوق الإنسان عددا كبيرا من الحالات تم فيها استدعاء مواطنين بسبب تصريحاتهم على الفيسبوك، تم مثلاً في نيسان التحقيق مع مواطن عربي من سكان اللد واعتقاله منزليا، بعد أن قام بنشر «بوست» ضد تجنيد العرب المسيحيين في الجيش؛ تم التحقيق مع طالب عربي واعتقاله منزليا بعد أن نشر عبر الفيسبوك دعوة إلى تظاهرة احتجاج في قرية اللقية في النقب؛ وتم خلال عملية «الجرف الصامد» اعتقال شاعر يهودي من بئر السبع بعد أن نشر «بوستات» حادة ولاذعة دعا فيها جنود الجيش الإسرائيلي الذين يحاربون في غزة إلى توجيه أسلحتهم ضد وزراء الحكومة وأصحاب رؤوس الأموال؛ وتم التحقيق مع مواطن عربي من سكان يافا بشبهة التحريض في الفيسبوك.

تبنت شركات كبيرة ومعروفة نظم عمل تمنع موظفيها من التعبير أو من الإدلاء بمواقف في الشبكات الاجتماعية.

وبضيف التقرير أن بسط السلطة على الجدل في الشبكة خلال الحرب، تم أيضا بواسطة مواطنين فرديين ومشغلين «أخذوا مسؤولية» على تصريحات عمالهم، واتخذوا بحقهم عقوبات نتيجة لذلك. وتبنت شركات كبيرة ومعروفة نظم عمل تمنع موظفيها من التعبير أو من الإدلاء بمواقف في الشبكات الاجتماعية في سياق الوضع السياسي في الدولة، وهددت بإجراءات تأديبية ضد الموظفين الذين يخلّون بهذه التعليمات. وفي هذا السياق، وفي أعقاب تفاقمت موجة إقالة عمّال عرب خلال الصيف الماضي من قبل مشغليهم اليهود بسبب مواقفهم السياسيّة من الحرب على غزّة، وقد توجه مركز عدالة إلى

مديرة المفوضية من أجل المساواة في فرص العمل في إسرائيل، المحامية تسيونا كينج-يائير، مطالبا إياها بالعمل فورًا على وضع حدّ لهذه الظاهرة. كما طالب عدالة المفوضية بالعمل فورًا على رفع الوعي في أوساط المشغلين حول المنع الذي يفرضه عليهم القانون بالتمييز بين عمال بسبب وجهات نظرهم السياسية و/أو انتمائهم القومي، والتحقيق في الحالات التي تم فيها فصل عمال عرب بسبب مواقفهم السياسية.

ويتضح من التوجهات التي وصلت إلى مركز عدالة، بحسب البيان، أن المشغلين في الغالب يعلمون عن تصريحات الموظفين عن طريق صفحات خاصة على الفيسبوك، التي تهدف إلى تتبع العمال العرب، تجميع تصريحات ومواقف ضد الجيش والحرب، وذلك بهدف الضغط على المشغلين لإقالة هؤلاء العمال. واعتبرت الرسالة هذه الصفحات جزءًا من موجة التحريض المنفلتة ضد الفلسطينيين مواطني إسرائيل، والتي ازدادت حدتها في الآونة الأخيرة بسبب مواقفهم ضد العدوان على غزة. وقد وصلت موجة التحريض هذه حدّ الدعوة العلنية لمقاطعة المصالح التجارية العربية، وسحب الجنسية، وأيضا الاعتداء على العرب والدعوة لقتلهم.[٥٣]

خلال الحرب الإسرائيليّة على قطاع غزة، تلقى عدد كبير من الطلاب العرب الذين يدرسون في كليات وجامعات إسرائيلية مختلفة، بلاغات عن شروع مؤسساتهم التعليميّة بإجراءات عقابية ضدّهم على خلفيّة مواقفهم السياسية ضد الحرب.

وشدد عدالة في الرسالة: «نحن نرى ببالغ الخطورة موجة الإقالات التي تتزايد في هذه الأيام والموجهة ضد العمال العرب. يبدو أنه في غالبية الحالات، هذه الإقالات منافية لقانون المساواة في فرص العمل (١٩٨٨) الذي يمنع المشغل من التمييز بين عماله بسبب المواقف السياسية أو بسبب انتمائهم القومي، ويضمن ذلك، منع التمييز في ظروف العمل، الإقالة وتعويضات الإقالة.»

طالت نزعة إسكات النقد والأصوات الخارجة عن الإجماع خلال عملية «الجرف الصامد» مؤسسات التعليم العالي أيضا. فخلال الحرب الإسرائيليّة على قطاع غزة، تلقى عدد كبير من الطلاب العرب الذين يدرسون في كليات وجامعات إسرائيلية مختلفة، بلاغات عن شروع مؤسساتهم التعليميّة بإجراءات عقابية ضدّهم على خلفيّة مواقفهم السياسية ضد الحرب على غزة، والتي نُشرت غالبًا عبر مواقع التواصل الاجتماعي. كذلك، أرسلت كل من جامعة تل أبيب وجامعة بن غوريون في بئر السبع رسالة إلى عموم الطلاب حذرتهم من خلالها أن كل من ينشر «تصريحات متطرفة وقاسية على الشبكات الاجتماعية» سيجد نفسه أمام إجراءات عقابية.

في المقابل، أبعدت جامعة حيفا عن النشاط الخلية الطلابية للتجمع الوطني الديمقراطي، بعد أن نظمت دون تصريح في يوم الكارثة لقاء مغلقا مع سكرتير عام الحزب. هذه السنة أيضا منع عميد الطلاب للمرة الثالثة محاولة طلاب عرب إحياء ذكرى يوم النكبة في الجامعة.[٥٤] واحتجاجا على رفض عقد نشاط حول الموضوع، نظمت الخليتان الطلابيتان

للجبهــة وأبناء البلد تظاهرة احتجاج. ردا على ذلك أوقفت الجامعة نشــاطهما، وأبعدت عــن الحرم الجامعــي الطالبين اللذين يتوليــان قيادة الخليتين. على أثــر توجهات مركز «عدالــة» إلى المحاكــم وافقت الجامعة على إعادة الطلاب إلى التعليم شــريطة أن يلتزما بعدم تنظيم أو المشــاركة في نشاطات سياســية بدون ترخيص حتى موعد اجتماع لجنة الطاعة بشأنهما، وقصرت أيضا من فترة تجميد نشاط خليتي الجبهة وأبناء البلد.[٥٥] ولا يزال يمثل أمام المحكمة استئناف قدمته جمعية حقوق المواطن في آذار ٢٠١٤ بخصوص الصلاحية التي نســبتها لنفســها جامعة حيفا ورسختها في دستورها والقاضية بالوقف التام للنشاط الجماهيري في الحرم الجامعي لفترة غير محدودة الأمد.[٥٦]

تميز تعاطي الشرطة مع المظاهرات في الصيف الماضي باحتكاك عنيف، ولكن حذر، مع المتظاهرين.

٤.٤ عنف الشرطة

تميز تعاطي الشــرطة مع المظاهرات في الصيــف الماضي باحتكاك عنيف ولكن حذر مع المتظاهرين، إذ لم تطلق العيارات النارية الحية، كما كان في هبة اكتوبر عام ٢٠٠٠، ولكنها اســتعملت أســاليب ترهيبية وتخويفية من جهة ثانية، ونفــذت اعتقالات جماعية اســتعملت خلالها الضرب والعنف. وقامت بتفريق مظاهرات عدة دون أي مبرر وبشــكل منــافٍ للقانون، كما ونفذت اعتقالات وقائية (قبل موعد المظاهرات) واعتقالات كثيرة بحق قاصرين، كما جاء في رسالة من مركز عدالة وجهت للمستشار القانوني للحكومة.[٥٧]

يشير تقرير مؤسسة حقوق الإنسان في الناصرة إلى أن عدد معتقلي الداخل الفلسطيني في تلك الأحداث بلغ أكثر من ٨٠٠ معتقل، ووصل عدد لوائح الاتهام إلى ٣٥٠ لائحة.

ويشــير تقرير مؤسســة حقوق الإنســان في الناصرة[٥٨] إلى أن عدد معتقلي الداخل الفلســطيني في تلك الأحداث بلغ أكثر من ٨٠٠ معتقل، نسبة عالية منهم من القاصرين. وقد كان واضحا حجم الاعتقالات وســرعة الاعتقال، فعلى سبيل المثال- ولغاية ٦ تموز- اعتقل ٤٠ شــخصا، بعدها بيوم في الســابع من تموز وصل عــدد المعتقلين إلى ٢٧٧. ووصــل عدد المعتقلين يــوم ٧/١٠ إلى ٣٧٨. وقدمت لوائح اتهام بحق العشــرات منهم. ويشير التقرير إلى أن حوالى نصف المعتقلين كانوا من القاصرين، وتم تقديم لوائح اتهام ضد عدد كبير منهم.[٥٩] وقد شملت شروط الإخلاء تقييدات، مثل منع دخول بلدات معينة، والإبعاد، وغرامات مالية، وتقديم لوائح اتهام وتمديد اعتقالات.

تزايد فتح نيران الشرطة تجاه الفلسطينيين في الداخل في السنوات الأخيرة، وإن لم تستعملها في الاحتكاكات والاحتجاجات الجماهيرية.

ويضيــف التقرير أن القاصريــن، وأيضا البالغين، مُنعوا في عدد من الحالات من لقاء أهلهــم ومحاميهــم، وجرى التحقيق معهم بدون وجود اهل أو محام. كما مورســت بحق المعتقلين أســاليب تعذيب نفسية بحرمانهم النوم، وضغوطات نفسية خلال سير التحقيق، وتم اســتعمال الضرب والعنف والتنكيل، والمداهمات في ســاعات الليل بأعداد كبيرة من الشــرطة يرافقها قوات من الياســام-الوحدات الخاصة، إلى جانب التحقيق لســاعات متأخرة وعلى مدار ساعات متواصلة.[٦٠]

ويورد تقرير جمعية حقوق الانسان (دهان، ٢٠١٤) بخصوص الاعتقالات وصول عدد لوائح الاتهام إلى ٣٥٠ لائحة تدّعي حدوث مخالفات، كالإخلال بالنظام العام، التجمهر المحظور، الشغب في مكان عام، ومخالفات عنف ضد أشخاص وممتلكات. ويضيف التقرير أن السنوات الأخيرة شهدت، سيلاً من لوائح الاتهام ضد متظاهرين، تستند على ركائز واهية، وفي بعض الأحيان زائفة أيضا. تنعكس هذه الظاهرة أيضا من خلال كثرة الأحكام التي تبرئ متهمين من خلال محو لوائح اتهام وفقاً لتوصية المحكمة، ومن خلال النقد المتزايد الذي تطلقه المحاكم على سلطات تطبيق القانون. فقد تم في السنتين ونصف السنة الأخيرة تبرئة ٥٤ متظاهرة ومتظاهراً وإلغاء ٤٠ لائحة اتهام، وهذا فقط في الملفات التي تمكنت جمعية حقوق المواطن من العثور عليها. وتؤدي قرارات متسرعة وعديمة الأساس القانوني لشرطيين في حالات كثيرة إلى بالإعلان عن المظاهرة على أنها «تجمهر غير قانوني»، إلى التصعيد الزائد وإلى «مخالفات» إضافية، وفي نهاية الأمر إلى قرار متسرع وعديم الأساس القانوني بتقديم لوائح اتهام.[٦١]

أشار مركز عدالة، في بيان له، إلى أن هنالك علاقة مباشرة بين عملية القتل في كفر كنا، وبين تصريحات وزير الأمن الداخلي إسحق أهرونوفيتش، الذي صرح عدة أيام قبل الجريمة أن كل من يهاجم مواطنين يهود يجب قتله في المكان.

٥.٤ تصعيد في عنف الشرطة

على الرغم من أن الشرطة لم تستعمل النيران الحية في فض التظاهرات، إلا أن فتح نيران الشرطة تجاه الفلسطينيين في الداخل تزايد في السنوات الأخيرة، وإن لم تستعملها في الاحتكاكات والاحتجاجات الجماهيرية. ففي الثامن من تشرين الثاني ٢٠١٤، نشر في وسائل الاتصال الاجتماعي، ولاحقا في المواقع الإخبارية الفيديو الذي يوثق عملية إطلاق النار على الشاب خير حمدان من قرية كفر كنا، وكان ذلك حين تواجدت الشرطة لاعتقال قريب الشهيد على خلفية تهمة جنائية. ويظهر في الفيديو لأول وهلة، أن الحديث لا يدور عن عملية قتل دفاعا عن النفس، حيث أن الشاب لم يشكل أي خطر على حياة رجال الشرطة عندما أطلق عليه رجال الشرطة النار وأردوه قتيلاً. فقد أطلقت عليه النار عند محاولته الفرار من المكان، كما أن الفيديو يثير شبهات جدية جدًا أن رجال الشرطة قاموا بإطلاق النار على الشاب بعد إصابته ووقوعه أرضًا لتأكيد عملية القتل. كما أن رجال الشرطة لم يكتفوا بقتل الشاب، بل إنهم جروه بشكل مهين وهو مصاب وينزف دمًا، وألقوه داخل سيارة الشرطة كأنهم يتعاملون مع غرض لا قيمة له، وذلك بدلاً من استدعاء طواقم إنقاذ لإسعافه.[٦٢] في بيان الشرطة الأول،[٦٣] مباشرة بعد القتل، ادعت الشرطة أن شابا عربيا قام بالاعتداء على الشرطة، وتمكن من جرح شرطي بيده بواسطة سكين، وقد أصيب الشاب بقدمه، ونقل إلى المستشفى، لكن تبين لاحقًا أن الكاميرات وثقت الحادث، والفيديو يظهر أن رواية الشرطة كاذبة ومزيفة.

منذ تشرين الأول ٢٠٠٠ قتل ٥٠ عربيا بنيران الشرطة.

وقد أثارت هذه الحادثة غضب الشـــارع الفلسطيني، وخرجت تظاهرات في العديد من القرى والتجمعات العربية تنديدا بالجريمة. وقد أعلن المفتش العام للشـــرطة الإسرائيلية، يوحنان دانينو رفع درجة التأهب في الشرطة. وعلى الرغم من وضوح معالم الجريمة، كما تبين من الفيديو ومن تصريحات مؤسســـات قانونية في الداخل الفلسطيني، إلا أن دانينو أكد دعمه لرجال الشرطة الضالعين في العملية المذكورة.[٦٤]

وأشـــار مركز عدالة، في بيان له، إلى أن هنالك علاقة مباشرة بين عملية القتل في كفر كنـــا، وبين تصريحات وزير الأمن الداخلي إســـحق أهرونوفيتـــش، الذي صرح عدة أيام قبـــل الجريمة أن كل من يهاجم مواطنين يهود يجـــب قتله في المكان. وانه في أي مجتمع ديمقراطي يحترم حياة مواطنيه، يجب فورا إقالة أي وزير يدلي بتصريحات شـــبيهة بتلك التي أدلى بها الوزير أهرونوفيتش.

ومجددا، قامت الشـــرطة بالعديد من الاعتقالات الجماعية خلال الاحتجاجات، وقدمت محكمـــة الصلح في ١٢ تشـــرين الثاني لوائح اتهام إلى ٢٤ معتقـــلا بينهم ٩ قاصرين، وقدمـــت اللوائـــح المذكورة في تهم تتعلق بالاعتداء على أفراد الشـــرطة، والمشـــاركة في مظاهرات غير مرخصة والقيام بأعمال شغل. كما وأطلقت سراح خمسة آخرين بشروط الحبس المنزلي، والابتعاد عن كفر كنا وكفالة شخصية عالية.[٦٥]

كما ويذكر أن الشـــرطة أبقت على عمل أفراد وحدة الشـــرطة التي تواجدت في مكان الجريمة، وطالبت مؤسسات حقوقية من خلال رسالة عاجلة للمستشار القضائي للحكومة في ٢٠١٤/١١/١٣، باتخاذ اجراءات فورية وطارئة بشأن إعدام الشاب خير حمدان، كما وطالبت بوقف أعمال أفراد الوحدة التي تواجدت في مكان الجريمة، وبفتح تحقيق جنائي مع المشتبهين في القتل. [٦٦]

لم تكن هذه الجريمة الأخيرة التي تطال فيها نيران الشرطة فلسطينيين من الداخل، ففي ١٤ كانون الثاني قتل الشـــاب سامي الجعار، من مدينة رهط في النقب، أثناء مواجهات مع قوات الشرطة. وفي الـ ١٩ عشر من الشهر نفسه، وخلال تشييع جثمانه، قتل سامي الزيادنة– حســـب التقديرات– نتيجة للاختناق بالغاز المسيل للدموع الذي أطلقته الشرطة على المشـــاركين في الجنازة. وقد أثارت هذه الجرائم غضب الشـــارع الفلسطيني، ومرة أخرى عمّت المظاهرات وأعلن الإضراب العام.[٦٧] ويذكر أنّه نظرًا للاحتجاجات الواســـعة، قامت الشرطة لاحقًا بتحقيق سري في قضية مقتل سامي الجعار، واعتقلت الشرطة في تاريخ ١١ شباط ٢٠١٥، شرطيًا إسرائيليًا للتحقيق معه في أعقاب حادثة القتل. [٦٨]

لا تعتبر هذه الجرائم إلا تصعيدا في نهج اتبعته الشـــرطة تجاه الفلسطينيين، فيشير تقرير لمؤسسة مساواة أنه منذ أكتوبر ٢٠٠٠ قتل ٥٠ عربيا بنيران الشرطة، وناشد المركز

في بيانه مؤسســات المجتمع العربي- وخصوصا لجنة رؤساء السلطات المحلية العربية، ولجنة المتابعة العليا للجماهير العربية، والجمعيات الأهلية- توجيه الرد على عنف الشرطة إلــى متخذي القرار في شــرعنة اســتخدام العنف القاتل تجــاه المواطنين العرب وتجاه المنفذيــن لهذه الجرائم. وأكد المركز أن تكرار حوادث القتل المتعمد لمدنيين عرب، يجب أن لا يتــم التعامــل معه كحادث لمرة واحدة، وأنه من بين ٥٠ جريمة قتل، تمت فقط في ثلاث حالات إدانة رجال الشرطة.[٦٩]

بين العام ٢٠١١ و٢٠١٣، قُدّمت لـ«ماحاش» ١١,٢٨٢ شكوى ضد رجال الشرطة.

وهذا ما يؤكده تقرير لمؤسســة عدالة نشــر عشــيّة الذكرى الرابعة عشرة لهبّة أكتوبر ٢٠٠٠، يتضمــن التقرير معطيات خطيرة حول ممارســات وحدة التحقيق مع الشــرطة «ماحاش». حيث تؤكّد هذه المعطيات على أن تواطؤ الوحدة في التحقيق بالشكاوى الموجهة ضدّ الشرطة لا يزال مستمرًا حتى يومنا هذا، وأن تقاعسها المتعمّد في التحقيقات، والذي أدى فــي نهاية المطــاف لإغلاق ملفّات التحقيق ضد قتلة ١٣ شــابًا تظاهروا في أكتوبر ٢٠٠٠، لا زال يُنتهج بأوسع الأشكال الممكنة بعد ١٤ عامًا على استشهاد الشبّان.

بحسب المعطيات الرسمية، بين العام ٢٠١١ و٢٠١٣، قُدّم لـ «ماحاش» ١١,٢٨٢ شكوى ضد رجال الشــرطة. هذا العدد الهائل، بحدّ ذاته، يؤكد أن الشرطة لا زالت مستمرّة في الاعتداءات والقمع. أغلقت ٩٣٪ من هذه الملفات دون أن يتم اتخاذ أي إجراء ضد رجال الشــرطة المشــتكى ضدهم. وأغلقت ٧٢٪ من الملفات من دون أن يتم التحقيق بها أبدًا، وتحت أسباب مختلفة، مثل عدم معرفة المشتبه به، وعدم وجود مخالفة، وفي أحيان كثيرة يغلــق الملف دون أن تُذكر الأســباب. وقــد أغلقت ملفات٢١٪ من مجمل الشــكاوى بعد التحقيق، ونصف الشــكاوى التي أغلقت بعد التحقيق أغلقــت لعدم وجود إثباتات. فقط في ٣,٣٪ قدّم رجال الشرطة لمحاكمة تأديبيّة داخليّة، وفي ٢,٧٪ فقط قُدّموا لإجراءات جنائيّة. حصل مركز عدالة على هذه المعطيات بعد أن طالب وزارة القضاء بالكشف عنها بموجب قانون حريّة المعلومات.[٧٠]

شهدت السنة الأخيرة محاولة ناعمة، لكن مدروسة ومثابرة، بهدف تجنيد المسيحيين إلى الخدمة العسكرية.

٥. تجنيد المسيحيين والقومية الآرامية

شهدت الســنة الأخيرة محاولة ناعمة، لكن مدروسة ومثابرة، بهدف تجنيد المسيحيين إلى الخدمة العســكرية. لم تصل هذه السياسة لدرجة مشــروع قانون أو قرار حكومي، لكن في كل ما يتعلق بأمور التجنيد، فإنه لا حاجة لمثل هذه الإجراءات الرســمية. قانونياً يحق لوزير الدفاع أن يرسل بلاغًا خطيًّا لأي مواطن يستدعيه للخدمة في الجيش،[٧١] في واقع الأمر، فإن الوزير لم يدع أيا من الشــباب العرب لإلزامه بتأدية الخدمة، وذلك حتى عام ١٩٥٦، عندما تم استدراج بعض القيادات الدرزية للموافقة على الخدمة العسكرية،

قانونياً، يحق لوزير الدفاع أن يرسل بلاغًا خطيًا لأي مواطن يستدعيه للخدمة في الجيش.

وعلى أثر ذلك قام الوزير بإرســـال بلاغات تلزم أبناء الطائفة الدرزية بالخدمة العسكرية. عليه فإن قضية الخدمة العسكرية وفرضها لا تحتاج إلى قرار حكومي مفصل، ولا إلى أي إجراء قانوني أيا كان، إنما هي خاضعة للسياســـة التي تقرها وزارة الأمن، ويوقع عليها لاحقاً وزير الدفاع.عليه، فإن ما يرشح عن هذه المؤسسة الأمنية لهو في غاية الأهمية، لأنه يشـــكل توجهاً له إسقاطاته المباشرة، ومؤهل لإحداث تغييرات في وضعية الشبان العرب دون أي إجراء قانوني آخر.

«تـــدرس وزارة الأمـــن إمكانية إحداث «ثورة حقيقية» في طريقة التجنيد- الجيش سوف يرسل بلاغات استدعاء للخدمة في الجيش للشبان المسيحيين».

يمكننا أن نســـجّل- من الأمور والمعلومات التي رشـــحت الســـنة المنصرمة- أن هناك سياســـة جديدة تتبعها وزارة الأمن، إذ نشـــر موقع جالي تساهل (وهو الموقع الإعلامي الرســـمي للجيش الإســـرائيلي) بتاريخ ٢٠١٤/٤/٢٢ أن وزارة الأمـــن تدرس إمكانية إحداث «ثورة حقيقية» في طريقة التجنيد- الجيش سوف يرسل بلاغات استدعاء للخدمة في الجيش للشبان المسيحيين.[٧٢]

صحيح أن هذه الاستدعاءات لن تكون إلزامية، لكن كل شاب مسيحي في جيل ١٦,٥ عاماً سوف يستلم هذا الاستدعاء الذي يدعوه إلى المثول بتاريخ معين في مكان معين، أي في واحد من مكاتب التجنيد. وصحيح أن الدعوة غير ملزمة لكنها تحوي جميع التفاصيل اللازمة والضرورية لعملية التجنيد، هذا مقابل الوضع الحالي الذي يفرض على من يرغب أن يقوم بالخدمة العســـكرية أن يقوم هو بنفسه بالاستفســـار والمتابعة وملاحقة الأجهزة البيروقراطيـــة التابعة للجيش. عليه فإن الدلالة من هذا الإجراء واضحة، إذ إن الدولة من طرفها تقوم بدعوة المواطن الشباب المسيحي، فهي تدعو هذا الشاب إليها، وبالتالي تضع على كاهل هذا الشـــباب أن يقوم بعملية الرفـــض من طرفه، ضمن إجراء واضح يهدف- ضمن ما يهدف إليه- إلى وضع الدولة ثقل المسؤولية على كاهل هذا الشاب تاركة القرار بيده. فإذا كان الانخراط في الجيش يحتاج حتى الآن إلى مبادرة اســـتثنائية، وقرار واع ومثابرة، وكأنّها مســـألة خارجة عن المألوف باعتبار أن الأمر الطبيعي هو عدم الانخراط ، فإن من شـــأن الإجراء الجديد أن يحدث تحولاً نفســـياً مهماً، حيث أنه يوحي للشـــاب أن الإجراء العادي الطبيعي هو الانخراط، وإذا شـــاء الشـــاب غير ذلك فإن عليه أن يقرر ويختار بنفســـه طريقاً آخر، وليتحمل مســـؤولية خياراته. أي أن الموضوع ســـوف يصبح موضوع حديث ونقاش داخل الأســـرة، موضوع تفكير وتأمل وإجراء حســـابات. إن هذه الاستراتيجية هي الاستراتيجية نفســـها التي اتبعتها الدولة في موضوع الخدمة المدنية، إذ إنهـــا لم تلزم جميع المواطنين بهذه الخدمة، لكنها جعلتها طوعية، أي لكل فرد أن يقرر مصيره في هذا الصدد. تكمن أهمية هذه الاستراتيجية في تصدير الأزمة من الدولة إلى مواطنيها الفلسطينيين، فبدل أن تضطر الدولة إلى اتخاذ موقف واضح واستراتيجي في

عندما تبادر الدولة من طرفها بدعوة المواطن الشاب المسيحي إليها، فهي تضع على كاهله عمليا أن يقوم بعملية الرفض من طرفه.

الاستراتيجية هي الاستراتيجية نفسها التي اتبعتها الدولة في موضوع الخدمة المدنية، إذ إنها لم تلزم جميع المواطنين بهذه الخدمة، لكنها جعلتها طوعية.

هذا المجال، فإنها تطلب من مواطنيها القيام بذلك. هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى فإنها تتــرك الموضــوع لكل فرد وفرد، أي أنها تقوم بعملية خصخصة للســؤال، وبدل أن يكون السؤال موضوعاً جماعياً يصبح شأناً فردياً، وهكذا يواجه الفرد الفلسطيني الدولة كحالة فردية وليس كحالة جماعية.

تكمن خطورة هذه الاستراتيجية في تصدير الأزمة من الدولة إلى مواطنيها الفلسطينيين.

وتزامن الإعلان عن هذا الإجراء مع تصريحات من قبل سياســيين إســرائيليين تشير إلى النوايا التي تقف وراء المشــروع، إذ صرح يريف لڤين، رئيس الائتلاف الحكومي، أنه يرى أن المسيحيين ليسوا مسلمين ولا عرباً، بل هم مسيحيون![٧٣]

وفي تقرير نشــر في شــباط ٢٠١٤ في موقع (WALLA) تم الكشــف عن أن عضو الكنيســت الليكودي المتطرف داني دنون يقوم بتسويق فكرة التجنيد في أوساط الحكومة ومع بعض رجال الدين المســيحيين.[٧٤] وقد شــهدت السنة المنصرمة بعض النشاطات في هذا الاتجاه، منها إقامة مؤتمر عام في مدينة «نتسيرت عيليت» لدعم تجنيد المسيحيين في الجيش، وقد حضر الاجتماع رئيس الحكومة بنيامين نتنياهو بنفســه، وكانت الشخصية المركزية في الاجتماع الأب جبرائيل نداف الذي يدعو الشباب المسيحي إلى الانخراط في الخدمة العســكرية،[٧٥] كما حضر الاجتماع رئيس بلدية نتسيرت عيليت وعضو الكنيست الليكودي أوفير اكونيس.

عدد الذين يخدمون في الجيش منخفض نسبياً، بالرغم من وجود ارتفاع في النسبة

جــاءت ردود الفعل على هذه السياســة منددة ومحذرة علــى جميع الأصعدة من قبل الهيئات والأحزاب والشخصيات الفلسطينية في الداخل.

ففــي ١٤/٥/١٧ أقيم مؤتمر تحضيري في الناصرة بحضور ممثلي جميع الأحزاب، أدان هذه السياســة، وكل الذين يتســاوقون معها،[٧٦] وأصدرت الحركات الشــبابية بياناً عنوانه»سنقطع الطريق أمام مخططات التجنيد»،[٧٧] وكما أصدر البطاركة ورؤساء الكنائس في القدس بياناً عبروا فيه عن رفضهم لمحاولات التجنيد هذه.[٧٨]

خــلال الســنوات الأخــيــرة، وصل مجموع الشباب المسيحيين الذين انخرطوا في الجيش إلى ١٤٠ مجنداً .لكن المثير هو أن نسبة التجنيد ارتفعت، لا بل تضاعفت في السنة الأخيرة، ما يدل على أن لهذه الحملة تأثيرا ما على الشباب.

وكتــب نبيل عودة مثلاً إن «تجنيد المســيحيين العرب في جيش الاحتلال، الذي يرتكب جرائم ضد أبناء شــعبنا، ضد أطفاله، ضد نســائه ورجاله، وضد كل مســيحييه أيضا، هي خطوة انتحارية للمســيحيين العرب، يقصد منها إنقاذ صورة الاحتلال الإســرائيلي، وإعطائه شهادة حسن سلوك مسيحييه – عربية– فلسطينية».[٧٩]

وصــرح المطران عطالله حنا بأنه يرفض التجنيــد جملة وتفصيلا.[٨٠] وجرت هناك عدة تظاهرات ضد التجنيد،[٨١] وطلب عضو الكنيســت باسل غطاس من البابا الاعتراض على مخطــط التجنيد هذا،[٨٢] وكتب القاضي المتقاعــد رائف جرجورة، ورئيس الهيئة التنفيذية للمؤتمر الأرثوذكسي في الداخل الفلسطيني، مقالاً رفض فيه المشروع، معتبراً إياه جزءاً من سياسة «فرق تسد».[٨٣]

وبموجب المعطيات التي حصل عليها النائب د. باسل غطاس، فإن عدد الذين يخدمون في الجيش منخفض نسبياً، بالرغم من وجود ارتفاع في النسبة. خلال السنوات الأخيرة، وصل مجموع الشباب المسيحيين الذين انخرطوا في الجيش إلى ١٤٠ مجنداً .لكن المثير هو أن نسبة التجنيد ارتفعت، لا بل تضاعفت في السنة الأخيرة، ما يدل على أن لهذه الحملة تأثيرا ما على الشباب. وللمقارنة فقط فإن عدد الخادمين في الجيش من المسلمين بما فيهم البدو هو ٩٧٠ مجنداً (غالبيتهم من البدو).[٨٤]

تكمن أهمية هذه السياسة أنها تتساوق مع خطوات مشابهة جرى اتخاذها في السنة السابقة، تهدف إلى إرساء وترسيخ سياسة «فرق تسد». من بين مكونات هذه السياسة قضية اختراع القومية الآرامية.

فقد نشرت صحيفة هآرتس بتاريخ ١٤/٩/١٧، أن وزير الداخلية جدعون ساعر وقّع على تعليمات موجهة لوزارة الداخلية تتيح لهم تسجيل المواطنين تحت بند القومية الآرامية.[٨٥] ونقلت الصحيفة عن عضو الكنيست يريف ليفين قوله بشكل واضح إنه ينوي بهذه الخطوة أن تكون جزءاً من عدة إجراءات وسياسات تهدف إلى التفريق والتمييز بين المواطنين المسيحيين والمسلمين، وأن يعمل على تعميق مشاركة الجمهور المسيحي في المجتمع، وأن يشجعهم على الانخراط في الجيش. وأضاف ليفين: نحن الذين جعلنا من المسيحيين عرباً ووضعناهم في سلة واحدة مع المسلمين.هنالك عدة مجموعات تطلب الاعتراف بها باعتبارها مجموعة منفردة وخاصة، وتقول إنه إذا كان هناك احتلال إسلامي فإن ذلك لا يجعلنا عرباً،[٨٦] وقد رحب بهذا القرار كل من الأب نداف الذي يقود حملة التجنيد، وشادي حلول مدير الجمعية الآرامية – المسيحية، والذي هو الآخر ناشط فعال في الجمعية لتجنيد الشباب المسيحي.

نشرت صحيفة هآرتس بتاريخ ٢٠١٤/٩/١٧، أن وزير الداخلية جدعون ساعر وقّع على تعليمات موجهة لوزارة الداخلية تتيح لهم تسجيل المواطنين تحت بند القومية الآرامية.

كذلك شهدت السنة المنصرمة علامة إضافية على هذا الطريق، حين أقرت الكنيست تعديلاً لقانون المساواة في فرص العمل. بموجب هذا القانون، هناك لجنة استشارية تعمل بموجب القانون، ولديها بعض الصلاحيّات المحدودة . سعى ليفين نفسه، الذي قاد حملة التجنيد، وكان وراء القومية الآرامية، إلى تعديل القانون بكل ما يتعلق بتركيبة اللجنة الاستشارية هذه. وبموجب التعديل فعلى اللجنة أن تحوي ممثلاً عن المسيحيين وممثلاً عن المسلمين. وهذه هي المرة الأولى التي يتعامل فيها القانون في سياق غير ديني مع العرب باعتبارهم طوائف وليس كمجموعة قومية، وإن لم تكن المرة الأولى التي يتم التعامل مع العرب كطوائف على المستوى السياسي. لكن هذا الإجراء هو خطوة أخرى واضحة ومنهجية في إسرائيل، وهذه المرة تحت ذريعة التمثيل المناسب لجميع شرائح السكان، أخذا بعين الاعتبار خصوصية هذه المجموعات.

٦. الفلسطينيون في إسرائيل و «داعش»

من الأمور اللافتة للانتباه في العام المنصرم، كان ما يمكن تسميته «ظاهرة داعش». يمكن المحاججة فيما إذا كانت الحالة ترقى لتكون «ظاهرة»، لكن اعتقدنا أنه من المفيد لفت النظر إليها.

في شهر تشرين الأول ٢٠١٤، قتل أحمد حبيش، شاب من قرية إكسال الجليلية، ويبلغ من العمر ٢٣ عاما، خلال تواجده كمقاتل في صفوف «داعش» في العراق. [٨٧]وبموجب موقع Ynet فإنه وبحسب تقديرات المؤسسة الأمنية في إسرائيل، هناك ما يقارب ثلاثين شابا قد دخلوا سورية في العامين الأخيرين وانضموا إلى القوات التي تقاتل الجيش النظامي السوري، انضم جزء من هؤلاء إلى جيش «النصرة»، وانضم البعض الآخر إلى مقاتلي تنظيم «داعش». هذا وقد تم اعتقال ثمانية عشر شابا منهم، وتم التحقيق معهم، وتمت إحالة البعض منهم إلى المحاكمة. [٨٨]

وبموجب المعلومات التي أوردها الضابط السابق في الشاباك، يارون بلوم، في مقالة نشرها في موقع Walla، جاء معظم هؤلاء من خلفية تعود أصولها إلى الحركة الإسلامية الشمالية، أو مجموعة السلفيين التي تتمركز في الناصرة، حول مسجد شهاب الدين.[٨٩] ويتساءل الضابط فيما إذا كانت الظاهرة منتشرة، ويجيب على ذلك بالنفي، ويتساءل عما إذا كانت الظاهرة مقلقة، ويجيب على ذلك بالإيجاب.

هناك- بحسب تقديرات المؤسسة الأمنية في إسرائيل- ما يقارب ثلاثين شابا دخلوا سورية في العامين الأخيرين.

من الأمور التي تستوجب الانتباه هو تغطية ردود الفعل على الظاهرة. والد الشاب أحمد حبشي توجه عبر إحدى الصحف إلى جمهور الشباب وطالبهم بعدم الانجرار وراء هذه التنظيمات، ودعاهم إلى الاهتمام بمستقبلهم.[٩٠] إلا أن مراسل الصحيفة نفسها تحدث مع نشطاء عارضوا ويعارضون «داعش»، قالوا إنهم تعرضوا لمضايقات عديدة وضغوطات بسبب مواقفهم العلنية ضد داعش.[٩١] وفي تقرير صحافي آخر يشير الصحافي فرات نصّار في مقالة منشورة في موقع Mako إلى أن هناك شخصيات معروفة في الشارع العربي تؤيد الأعمال الانتقامية والدموية التي يقوم بها التنظيم، ويشير هؤلاء المؤيدون إنه آجلا أم عاجلا سوف تقوم هنا دولة خلافة إسلامية.[٩٢] ويشير نصّار إلى أنه وجد شعارات «داعش» وعلمها ورموزها في مدينة أم الفحم.

وتجدر الإشارة إلى أن وزير الأمن في إسرائيل، كان قد أعلن عن تنظيم داعش منظمة محظورة بموجب قوانين الطوارئ لعام ١٩٤٥، فقط في شهر أيلول ٢٠١٤ .[٩٣] أي أن العضوية في تنظيم داعش حتى تلك الفترة لم تكن ممنوعة.

وفي التقرير الذي نشرته Ynet،[٩٤] يشير بعض من التقى بهم المراسل، مثل محمود عباسي– رئيس مجلس كفر برا، وفادي منصور من الطيرة، يشيرون إلى أن العقوبات

التي أنزلت بحق من أدينوا بالانتماء إلى تنظيم داعش، هي عقوبات مخففة نسبيا مقارنة مع حالات أخرى.

ويشـــاطر هذا التقدير المحامي حسين أبو حسين، المعروف بمرافعاته عشرات السنين في قضايا أمنية، حيث أشار في مقالبة مع صحيفة هآرتس، بصفته محامي الدفاع لأحد المتهمين (المتهم أحمد شربجي) بأن جهاز المخابرات كان قد استدعى موكله من قبل سفره إلى ســورية، ما يدل على أن المخابرات كانت على علم بنوايا وخطط الســفر، وكما أشار المحامي في المقابلة نفســها إلى حالتين من أم الفحم والمشــيرفة، دخل فيها شــباب إلى سورية، وعادوا إلى البلاد دون أن يتم تقديمهم إلى المحاكمة.

يبقى الســؤال مفتوحا عن سبب انضمام هؤلاء الشباب إلى «داعش»، إذا أخذنا بعين الاعتبار مثلا أنه فقط في صيف ٢٠١٤، شــنت إســرائيل الحرب على غزة، وعلى شعبها الفلسطيني، وعلى قيادة حماس، لكن لم نشهد مثلا تواجد متطوعين من الداخل ينضمون إلى المقاومة في غزة. هذا فقط على سبيل المثال، لا للحصر.

إجمال

يتنــاول التقريــر الحالي التحديات الداخليــة والخارجية التي تواجــه المجتمع العربي الفلســطيني، والتي برزت في العام المنصرم، ويتوقــف عند طرق تعامل المجتمع مع هذه التحديات. ويشير التقرير إلى أن السنة الأخيرة شهدت تصعيدا في الملاحقات السياسية للقيادات العربية من جهة، كما شــهدت تزايد عنف الشــرطة تجاه العرب الفلســطينيين، وعلــى الرغــم من أن هذا ليس بجديد، فإن الجديد في هذا المجال، وجود تناغم بين نبض الشــارع ونبض المؤسســة، ما ينذر بعدم وجود كوابح كافية لانفلات عنصري دموي في الأزمة القادمة، إذ كانت في الســابق ضوابط معينة في مراكز القوة، من شــأنها توبيخ الأجواء العنصرية أو المحاسبة عليها.

ويشــير التقرير إلى أنه بالإضافة إلى تصاعد العنف تجاه القيادات والمجتمع، شــهد العام المنصرم محاولات جادة لتفتيت لُحمة المجتمع العربي الفلســطيني، من خلال الحثّ على تجنيد المسيحيين للجيش الإسرائيلي من ناحية، واختراع القومية الآرامية من ناحية أخرى، وهو تحدّ إضافي يواجه المجتمع العربي الفلسطيني.

بالإضافــة إلى هذه التحديات، يواجه المجتمع الفلســطيني تحديــات تنطلق من تأثير عوامل إقليمية على لحمة المجتمع، وقد أشرنا إلى ظاهرة الانضمام إلى صفوف «داعش» كقضية قد تكون مقلقة.

مقابــل التحديات الخارجية التي تهــدد المجتمع وحصانته الداخلية، يشــهد المجتمع الفلسطيني تحديا داخليا يتمثل في النقاش المستمر حول لجنة المتابعة لقضايا الجماهير العربية، والتي برزت أزمتها في العام المنصرم مع عدم الاتفاق حول رئيس اللجنة. ويمكن الإجمال أنه مقابل الضغط الخارجي وغياب مركز داخلي متين للمجتمع، يتمثل في ضعف لجنة المتابعة، تتفاقم التحديات التي تواجه المجتمع الفلســطيني. هذا من ناحية، أما من ناحيــة أخرى، فتمكنت الأحزاب العربية الممثلة في الكنيســت الإســرائيلي– خلال كتابة هــذا التقرير– من تحقيق إنجــاز تاريخي من خلال الائتلاف في قائمة مشــتركة، وعلى الرغم من أنه من المبكر الحكم على هذه التجربة وقدرتها على الاســتمرار، إلا أنها خطوة مباركة لتجميع القوى السياســية الفاعلة للتصدي للتحديات التي يواجها المجتمع العربي الفلسطيني في الداخل.

الهوامش

١ موقع العرب، «لجنة الوفاق تعلن عن تشكيل القائمة العربية المشتركة بعد توقيع جميع الأحزاب»، ٢٠١٥/٠١/٢٣ وعلى الرابط http:// www.alarab.net/Article/660456. (شوهد في ٢٠١٥/٠٣/٢١).

٢ موقع الجبهة، «القائمة المشــتركة»: تحية وإجلال لشــعبنا البطل؛ معا نرسّــخ وحدتنا ونواجه التهديد الفاشي. ٢٠١٥/٠٣/٢٠ وعلى الرابط: http://goo.gl/n9yWlV. (شوهد في ٢٠١٥/٠٣/٢١).

٣ عــن موقــع عــرب ٤٨، «مــدى الكرمــل: نســبة تصويــت العــرب وصلــت ٧٠٪»، وعلــى الرابــط: http://www.arab48.com/?mod=articles&ID=1154404 (شوهد في ٢٠١٥/٠٣/٢١).

٤ للتفاصيل والاستزادة، يرجى مراجعة قضية النائب محمد بركة على الصفحة الإلكترونية لعدالة– المركز القانوني لحقوق الأقلية العربية في إسرائيل على الرابط: http://www.adalah.org/ar/tag/index/9 (شوهد في ٢٠١٥/٢/١٨).

٥ وهي إحدى اللجان الدائمة في الكنيســت، ومجالات عملها تشــمل دستور الكنيست والشؤون المنبثقة عنه؛ حصانة أعضاء الكنيست والطلبات حــول نزعهــا؛ الترتيبات المتنوعة في المجلس؛ التوصيات بتشــكيل اللجان الدائمة واللجــان بخصوص بعض الأمور، كما بتعيين رؤســائها؛ تحديد مجالات العمل للجان والتنســيق بين اللجان؛ قرارات بشأن إحالة مشاريع قوانين إلى اللجنة الملائمة؛ إحالة الشكاوى المرفوعة إلى الكنيســت من الجمهور إلى رئيس الكنيست أو إلى لجان الكنيست؛ الدفعات لأعضاء الكنيست؛ إمعان النظر في الطلبات وفي الشؤون التي لا تدخل ضمن مجال العمل لأي لجنة، أو التي لم تتضمن ضمن وظائف لجنة قائمة -https://knes.set.gov.il/committees/arb/committee_arb.asp?committee=1 (شوهد في٢٠١٥/٢/١٨).

٦ عواودة، وديع، ٢٠١٤، «إسرائيل تتراجع عن محاكمة مشايخ دروز لزيارتهم لسورية»، القدس العربي، ٢٠١٤/٠٥/٢٠، وعلى الرابط التالي: http://www.alquds.co.uk/?p=170342 (شوهد في ٢٠١٥/٢/١٠).

٧ افتتاحية جريدة الاتحاد، «تجريم العمل السياســي»، ٢٠٢٤/٤/٧ ، وعلــى الرابط التالي: http://www.aljabha.org/index.asp?i=83781 (شوهد في ٢٠١٥/٢/١٠).

٨ صفحة الجبهة الاكترونية، «الكتل البرلمانية الفلســطينية تســتنكر الحكم على النائب ســعيد نفاع، موقع الجبهة الديمقراطية للسلام والمساواة» ٢٠١٤/٠٩/٢٠ http://www.aljabha.org/index.asp?i=86961 (شوهد في ٢٠١٥/٢/١٨) .

٩ صفحة الســويداء الالكترونية، «بيان الرئاســة الروحية جبل العرب حول الحكم على نفّاع» (لا يوجد تاريخ نشــر) على الرابط التالي: http://bit.ly/1vFjrMg (شوهد في ٢٠١٥/٢/١٨).

١٠ إيلي أشــكنازي وجاكي خوري، ٢٠١٤ « الحكم بالســجن الفعلي لمدة ســنة على عضو الكنيست السابق، سعيد نفاع، بسبب زيارته لســورية عام ٢٠٠٧ » (بالعبري)، صحيفة هآرتس، ٢٠١٤/٠٩/٠٤، على الرابط التالي: http://www.haaretz.co.il/news/law/1.2424498 (شوهد في ٢٠١٥/٢/١٨).

١١ موقــع الجبهة الالكتروني، « نقابة المحامين «مســتعجلة» لإخراج ســعيد نفاع من صفوفهــا»، ٢٠١٤/١٢/٠٥، وعلى الرابط التالي: http://www.aljabha.org/index.asp?i=88601 (شوهد في ٢٠١٥/٢/١٨) .

١٢ جاكي خوري، ٢٠١٤، «إدانة الشــيخ رائد صلاح بتهمة عرقلة عمل شــرطي» (بالعبــري)، هآرتس، ٢٠١٤/١٠/١١، وعلى الرابط التالي: http://www.haaretz.co.il/news/law/1.2294970 (شوهد في ٢٠١٥/٢/١٠).

١٣ منى القواسمي، ٢٠١٤، «مؤتمر صحافي عقب صدور قرار ملف معبر الكرامة»، موقع فلسطينيو ٤٨، ٢٠١٤/٠٥/١٩، على الرابط التالي: http://www.pls48.net/?mod=print&ID=1181235 (شوهد في ٢٠١٥/٢/١٢).

١٤ يوناتان ليس وجاكي خوري، ٢٠١٤، « الوزير ساعر يصدر امرا يمنع الشيخ رائد صلاح الخروج من البلاد» (بالعبري)، ٢٠١٤/٠٦/١٩، هآرتس، وعلى الرابط التالي: http://www.haaretz.co.il/news/law/1.2353303 (شوهد في ٢٠١٥/٢/١٨).

١٥ لبروتوكول اللجنة ينظر الرابط التالي على موقع الكنيست: http://main.knesset.gov.il/Activity/committees/Ethics/Documents/hachlatot19_16.pdf (آخر مشاهدة ٢٠١٥/٢/١٨).

١٦ يوناتان ليس، ٢٠١٤ « حنين زعبي: الخاطفون ليسوا إرهابيين» (بالعبري)، ٢٠١٤/٠٦/١٧، هآرتس، وعلى الرابط التالي: http://www.haaretz.co.il/news/politics/1.2352941 (شوهد في ٢٠١٥/٢/١٨).

١٧ حول إبعاد النائبة حنين زعبي وجلسة التصويت على استئنافها ضد قرار إبعادها انظر/ي موقع كل العرب، «إبعاد حنين زعبي لمدة ستة أشهر بأغلبية ٦٨ نائبا، وطرد نوّاب عرب خلال جلسة عاصفة»، ٢٠١٤/١٠/٢٩، وعلى الرابط التالي: http://m.alarab.net/Article/644417 (شوهد في ٢٠١٥/٢/١٨).

١٨ موقع الشمس، «المحكمة العليا ترفض عودة حنين زعبي للكنيست»، ٢٠١٤/١٢/١٠، وعلى الرابط التالي: http://bit.ly/1AFaRoa (شوهد في ٢٠١٥/٢/١٤).

١٩ « موقع عرب ٤٨، «المستشار القضائي للحكومة الإسرائيلية يصادق على فتح تحقيق جنائي ضد النائبة حنين زعبي»، ٢٠١٤/٠٧/٢٥، على الرابط التالي: http://www.arabs48.com/?mod=articles&ID=111605 (شوهد في ٢٠١٥/٢/١٨).

٢٠ موقع الحياة «المستشار القضائي للحكومة يقرر تقديم لائحة اتهام ضد زعبي»، ٢٠١٥/٠١/٠٦، وعلى الرابط التالي: http://www.alhyat.com/?mod=articles&ID=96911 (شوهد في ٢٠١٥/٢/١٨).

٢١ لمشاهدة الفيديو يرجى مراجعة الرابط التالي: http://www.mako.co.il/news-military/politics-q4_2014/Article-bee74c62ecd7a41004.htm (شوهد في ٢٠١٥/٠٢/١٨).

٢٢ لنص اقتراح القانون يرجى زيارة موقع رئيس الحكومة، «اقتراح قانون- أساس: إسرائيل- دولة قومية للشعب اليهودي لاعضاء الكنيست زئيف اليكين، ايليت شكيد يريف لفين وروبيرت الي طوف» ، قرار الحكومة رقم ٢٢٢٧ من تاريخ ٢٠١٤/١١/٢٣، على الرابط التالي: http://www.pmo.gov.il/Secretary/GovDecisions/2014/Pages/dec2227.aspx (شوهد في ٢٠١٥/٢/١٨).

٢٣ للاطلاع على ورقة الرأي يرجى مراجعة مردخاي كرمينتسر ، ٢٠١٤، « اقتراح قانون أساس: دولة إسرائيل- دولة قومية للشعب اليهودي»، (لا يوجد تاريخ نشر)، على الرابط التالي: http://bit.ly/11JUlmK (شوهد في ٢٠١٥/٢/١٨).

٢٤ تل شنايدر، «ريفلين ضد قانون القومية»، في موقع فلوغ: بلوغ سياسي لتل شنايدر، ٢٠١٤/١١/٢٥، على الرابط التالي: http://www.talschneider.com/2014/11/25/rivlinnov252014/ (شوهد في ٢٠١٥/٢/١٨).

٢٥ جمّال، أ. (٢٠١٥) أهداف ومعاني اقتراح «قانون أساس: إسرائيل – الدولة القومية للشعب اليهودي». مجلة دراسات فلسطينية (٢٦) ١٠١، ٧-١٣.

٢٦ رازي النابلسي، ٢٠١٤ » مواطن درجة ثانية «ختم ساخر على قانون يهودية الدولة»، موقع عرب ٤٨، ٢٠١٤/١١/٢٥، على الرابط: http://www.arabs48.com/?mod=articles&ID=1147910 (شوهد في ٢٠١٥/٢/١٨).

٢٧ للاطلاع على تعديل القانون يرجى مراجعة موقع الكنيست على الرابط: http://main.knesset.gov.il/Activity/Legislation/Laws/Pages/LawSecondary.aspx?lawitemid=488120 (شوهد في ٢٠١٥/٢/١٨)

٢٨ للاطلاع على القانون يرجى زيارة موقع الكنيست على الرابط: http://www.knesset.gov.il/Laws/Data/BillGover-ment/876/876.pdf (شوهد في ٢٠١٥/٢/١٨).

٢٩ يونتان ليس، ٢٠١٤، «اقتراح قانون: إلغاء اللغة العربية كلغة رسمية في إسرائيل» (بالعبرية)، موقع هآرتس، ٢٠١٤/٠٨/٢٦، وعلى الرابط: http://www.haaretz.co.il/news/education/1.2416209 (شوهد في ٢٠١٥/٢/١٨).

٣٠ أمارة، محمد، ٢٠١١، لجنة المتابعة لقضايا الجماهير العربيّة في إسرائيل [كتاب الكتروني] . في روحانا، ن. و صباغ-خوري، أ. (محرران). الفلسطينيون في إسرائيل: قراءات في التاريخ، والسياسة، والمجتمع. حيفا: مدى الكرمل- المركز العربي للدراسات الاجتماعيّة التطبيقيّة. متوفر على الرابط: http://mada-research.org/blog/20/01/138A%D%86%D9%8A%D9%84%D8%B3%D8%B7%D9%81%D9%84%D9%D8%A7%D9%9%8A-%D8%A5%D8%B3%D8%B1%D8%A7%D8%A6%D9%81%D9%86-%D9%88%D9%9/84%%D9 (٢٠١٥/٢/١٠)

٣١ بشير، نبيه (٢٠٠٦) يوم الأرض ما بين القوميّ والمدنيّ – سيرورة تحول. حيفا: مدى الكرمل.

٣٢ في الأول من كانون الأول ١٩٨٠، أصدر رئيس الوزراء مناحيم بيغن بوصفه وزير الحربية، واعتمادا على أنظمة الدفاع (حالة الطوارئ) ١٩٤٥، الانتدابية، أمرا يمنع به عقد مؤتمر الجماهير العربية في إسرائيل بمشاركة قوى السلام والديمقراطية اليهودية الذي تقرر عقده في ٦ كانون الأول ١٩٨٠ في الناصرة. وعلى الأثر اجتمع في ٢ كانون الأول ١٩٨٠ عدد كبير من ممثلي الجماهير العربية في حيفا واحتجوا على الأمر، ورأوا فيه اعتداء على الحريات الديمقراطية، كما قرروا تأليف «لجنة الكفاح لإلغاء أمر حظر المؤتمر وللدفاع عن الحريات. وبين القرارات التي اتخذتها اللجنة قرار إصدار كتاب أسود يفنّد مزاعم السلطات، ويطرح الحقائق أمام الرأي العام، ويسهم في المعركة من أجل إلغاء أمر الحظر. ويتألف الكتاب الذي أخذ عنوان المؤتمر المحظور من ثلاثة أقسام؛ مناقشة أمر الحظر وأسانيده «القانونية» والسياسية، وثائق المؤتمر المحظور، و أصداء أمر الحظر والدعوة إلى إلغائه. (١٩٨١) الكتاب الأسود (٢)، المؤتمر المحظور. حيفا: لجنة الكفاح لإلغاء قرار الحظر المؤتمر والدفاع عن الديمقراطية.

٣٣ عودة، أيمن (٢٠٠٩) لجنة المتابعة العُليا – من أجل لجنة منتخبة أم لجنة منتخبين؟. موقع الجبهة. متوفر على الرابط: http://www.aljabha.org/index.asp?i=45913 (شوهد في ٢٠١٥/٢/١٠) .

٣٤ أمارة، محمد (٢٠١١). مصدر سبق ذكره.

٣٥ للاســتزادة حول نشــأة وعمل اللجنة العليا لقضايا الجماهير العربية في إسرائيل، يرجى مراجعة أمارة، ٢٠١١ (مصدر سبق ذكره) ومحارب،محمود (١٩٩٨) لجنة المتابعة العليا لقضايا الجماهير العربيّة في إسرائيل. القدس: مركز المعلومات البديلة، سلسلة دراسات حول العرب في إسرائيل– ١.

٣٦ محارب،محمود (١٩٩٨) مصدر سبق ذكره.

٣٧ أمارة، محمد (٢٠١١)، صفحة ٩٦. مصدر سبق ذكره.

٣٨ موقع حيفا الحرة، «البرنامج السياسي لحركة أبناء البلد – تبناه مؤتمر آب ٢٠٠٠»، ٢٠١٢/١١/٤، وعلى الرابط التالي: http://bit.ly/1CImyIa

٣٩ لنــص المقابلــة الكامل يرجى مراجعة محمد طه، ٢٠١٤ « الشــيخ رائد صلاح في حوار شــامل: الجبهة تعمل على إفشــال المتابعة وتريدهــا لجنة «لتســليك» الأعمال»، علــى موقــع فلســطينو ٤٩، ٢٠١٤/١٢/٢٠ وعلى الرابــط التالــي: http://www.pls48.net/?mod=articles&ID=1191652 (شوهد في ٢٠١٥/٢/١٠).

٤٠ عوض عبد الفتاح، ٢٠١٢، «شــعبنا أقوى بالتجمع» على موقع عــرب ٤٨، ٢٠١١٢/١٢/٠٤، وعلى الرابط التالي: http://www.arabs48.com/?mod=articles&ID=96331 (شوهد في ٢٠١٥/٢/١٨).

٤١ عوض عبد الفتاح، ٢٠٠٩، «لماذا الحملة الشعبية حول مبدأ الانتخابات المباشرة» موقع عرب ٢٤، ٢٠٠٩/٠٣/٢٠، على الرابط التالي: http://www.arabs48.com/?mod=articles&ID=61507 (شوهد في ٢٠١٥/٢/١٨).

٤٢ عودة (٢٠٠٩) مصدر سبق ذكره.

٤٣ مصطفى، مهند (٢٠١٢). «لجنة المتابعة والحالة الفلسطينيّة الداخليّة». جدل. حيفا: مدى الكرمل. متوفر على الرابط: http://mada-research.org/wp-content/uploads/2012/10/mohanad-anlaize.pdf (شوهد في ٢٠١٥/٢/١٨).

٤٤ المصدر السابق ص.٣

٤٥ المؤتمر العام؛ المجلس المركزي (٥٤ عضوا)؛ السكرتاريا (١٩ عضوا) وأشار النظام الداخلي في إحدى فقراته أن العضوية مشروطة بالموافقة والالتزام بأهداف وبرنامج لجنة المتابعة. المصدر السابق ص ٦.

٤٦ المصدر السابق. ص ٦.

٤٧ حتى الآن تعاقب على رئاســة لجنة المتابعة والقطرية ٣ رؤســاء، الأول السيد إبراهيم نمر حسين حتى خسارته في الانتخابات المحلية عام ١٩٩٨، ثم تبعه (بناء على اتفاق تناوب) كل من السيد محمد زيدان في الفترة بين ١٩٩٨–٢٠٠١، ثم المهندس شوقي خطيب حتى عام ٢٠٠٣، وتم انتخابه مجددا رئيسا للجنتين ٢٠٠٣–٢٠٠٨. وفي عام ٢٠٠٨ اختير محمد زيدان بالتوافق على رئاسة لجنة المتابعة فقط (عودة، ٢٠٠٩) مصدر سبق ذكره.

٤٨ للاستزادة حول الموضوع، يرجى مراجعة دهان، ط (٢٠١٤)حقوق الإنسان في إسرائيل: صورة الوضع ٢٠١٤. جمعية حقوق المواطن في إسرائيل. متوفّر على الرابط http://www.acri.org.il/ar/?p=4496

٤٩ عيد، ربيع (٢٠١٤) انتفاضة فلسطيني ٤٨: مرحلة جديدة؟. مجلة دراسات فلسطينية (٢٥) ١٠٠. بيروت.

٥٠ المصدر السابق، ص١٣٨.

٥١ للاستزادة حول الموضوع، يرجى مراجعة تقرير دهان (مصدر سبق ذكره، ص.١١)

٥٢ المصدر السابق، ص ١١.

٥٣ موقــع عدالة، «إجراءات عقابيّة بحق الطلاب العرب والعمّــال على خلفية مواقفهم ضد الحرب على غزة»، على الرابط التالي: http://www.adalah.org/ar/content/view/1748 (شوهد في ٢٠١٥/٢/١٨).

٥٤ موقع عرب ٤٨، «عدالة يلتمس للمحكمة ضد قرار جامعة حيفا شــطب نشــاط الكتل الطلابيّة العربيّة»، ٢٠١٤/٠٥/٢٧، وعلى الرابط التالي: http://www.arabs48.com/?mod=articles&ID=108801 (شوهد في ٢٠١٥/٢/١٨).

٥٥ موقع مركز عدالة «جامعة حيفا تبعد طالبين عن الدراسة على خلفيّة تنظيم نشاط لإحياء ذكرى النكبة»، ٢٠١٤/٠٥/١٦، على الرابط التالي: http://www.adalah.org/ar/content/view/1708 (شوهد في ٢٠١٥/٢/١٨).

٥٦ دهّان، ٢٠١٤. مصدر سبق ذكره، ص ٩.

٥٧ رســالة للمستشــار القضائي للحكومة، موقع عدالة « عدالة: الشرطة تصرفت بشكل غير قانوني مع المتظاهرين»، موقع عدالة، ٢٠١٤/٠٩/١٧، (بالعبرية) (شوهد في ٢٠١٥/٢/١٠).

٥٨ (٢٠١٤) مقابلــة التظاهــرات والهبّــة الشــعبية بالعنــف البوليســي والأحــكام القاســية . الناصــرة: المؤسســة العربية لحقوق الإنســان. متوفــر علــى الرابــط http://www.arabhra.org/HRA/SecondaryArticles/SecondaryArticlePage.aspx?SecondaryArticle=2170 (شوهد في٢٠١٥/٢/١٠).

٥٩ في النقب ٦٣ شــابا، بينهم ١١ قاصرا، وقدمت لوائح اتهام ضد أربعة متظاهرين؛ القدس ١٢٢ شــابا، بينهم ٢٨ قاصرا، قدمت لوائح اتهام ضد ٢٨؛ الشــمال ١٢٢ معتقلا، بينهم ٢٩ قاصرا، وقدمت لوائح اتهام ضد ٢٧؛ في منطقة الســاحل، والتي تشــمل منطقة وادي عارة، ٨١ معتقلا، بينهم ٩ قاصرين؛ في الناصرة ٤١ ، ١٨ قاصرا، تقرير المؤسسة العربية لحقوق الانسان. مصدر سبق ذكره، ص ٢.

٦٠ المصدر السابق، ص ٢.

٦١ دهّان (٢٠١٤) مصدر سبق ذكره، ص٥.

٦٢ موقع عدالة «لقمع الاحتجاج الشــعبي: أوســع حملة اعتقالات منذ اكتوبر ٢٠٠٠» ، ٢٠١٤/٠٧/٠٦، على الرابط: http://www.adalah.org/ar/content/view/1733 (شوهد في ٢٠١٥/٢/١٨).

٦٣ جاكـي خـوري، نوعا شـفيجل، ينيف كوفوفيـش، ٢٠١٤، « توترات فـي كفر كنا لاحقا لمقتـل خير حمـدان» (بالعبرية)، هآرتس ٢٠١٤/١١/٠٨، على الرابط التالي: http://www.haaretz.co.il/news/law/1.2480029 (شوهد في ٢٠١٥/٢/١٨).

٦٤ محمد خيري، ٢٠١٤، «الشرطة الإسرائيلية تتأهب عقب أحداث كفر كنا»، موقع فلسطينيو ٤٨، ٢٠١٤/١١/٠٩، وعلى الرابط التالي: http://www.pls48.net/?mod=articles&ID=1189742 (شوهد في ٢٠١٥/٢/١٨).

٦٥ موقع ديار ٤٨، ٢٠١٤، « لوائح الاتهام بحق ٢٤ شـابا، وإفراج عن آخرين باحداث كفر كنا»، ٢٠١٤/١١/١٢، وعلى الرابط التالي: http://deyar48.com/?mod=articles&ID=6491 (شوهد في ٢٠١٥/٢/١٨).

٦٦ بيان عدالة حول الاعتقالات وقمع التظاهرات http://www.adalah.org/ar/content/view/1733 (شوهد في ٢٠١٥/٢/١٨).

٦٧ موقـع عـرب ٤٨، «غليان في النقب لاحقا لمقتل الزيادنة، واجتماع طارئ للمتابعة في رهـط»، ٢٠١٥/٠١/١٩، وعلى الرابط التالي: http://www.arabs48.com/?mod=articles&ID=1150928 (شوهد في ٢٠١٥/٢/١٨).

٦٨ موقع عرب ٤٨، «اعتقال الشـرطي مطلق النار على الشـهيد سـامي الجعار»، ٢٠١٥/٠٢/١٢، وعلى الرابط التالي: http://www.arabs48.com/?mod=articles&ID=1152344 (شوهد في ٢٠١٥/٢/١٨).

٦٩ موقع مركز مسـاواة، ٢٠١٥، «مركز مسـاواة: منع الجريمة القادمة يتطلب ردا يسـتهدف متخذي القرار السياسـي ومنفذي جرائم العنـف»، ٢٠١٤/٠١/٢٠، وعلى الرابـط التالي: http://www.mossawacenter.org/ar/item.asp?aid=1266 (شـوهد في ٢٠١٥/٢/١٨).

٧٠ للاستزادة يرجى مراجعة تقرير عدالة عشية الذكرى الـ ١٤ لأحداث اكتوبر ٢٠٠٠ «ماحاش: الضوء الأخضر لعنف الشرطة»، مجلة عدالة الالكترونيـة، أيلول ٢٠١٤، وعلى الرابط التالـي: http://www.adalah.org/uploads/oldfiles/Public/files/Arabic/Publications/Mahash_Report_Arabic_September_2014.pdf (شوهد في ٢٠١٥/٢/١٨).

٧١ بناء على البند ٦ لقانون الخدمة العسكرية لعام ١٩٤٩.

٧٢ ينظر موقع جلي تسـاهل، ٢٠١٤، «نشـر أولي: انقلاب في تجنيد عرب مسـيحيين للجيـش»، ٢٠١٤/٠٤/٢٢، وعلى الرابـط التالـي: http://glz.co.il/1138-40949-he/Galatz.aspx وأيضا جيلي كوهـن ويوناتان ليس وجاكي خوري، ٢٠١٤، «للمرة الأولى: تسـاهال يرسـل للعرب المسيحيين «أوامر تطوع» للخدمة العسـكرية»، (بالعبرية)، موقع هآرتس، ٢٠١٤/٠٤/٢٢، وعلى الرابط التالي: http://www.haaretz.co.il/news/politics/1.2301663

٧٣ ربيع عيد، ٢٠١٤، «الإعلام الإسـرائيلي يتجند لتجنيد المسـيحيين العرب»، موقع قديتا، ٢٠١٤/٠١/١٦، وعلى الرابط التالي: http://www.qadita.net/featured/rabi3-tajneed/ (شوهد في ٢٠١٥/٢/١٨).

٧٤ للاسـتزادة والاطلاع على موقف المطران حنا عطا الله، يرجى مراجعة زهير أندراوس، ٢٠١٤، «توصية إسـرائيلية بتطبيق التجنيد الإلزامـي على العرب المسـيحيين في الداخـل»، القدس العربـي، ٢٠١٤/٠٢/١٤، وعلى الرابط التالـي: http://www.alquds.co.uk/?p=133791 (شوهد في ٢٠١٥/٢/١٨).

٧٥ موقع الحياة، ٢٠١٤، «تنظيم مؤتمر تجنيد المسيحيين بمشاركة نتنياهو»، ٢٠١٤/١٢/١٤، وعلى الرابط التالي: http://www.alhyat.com/?mod=articles&ID=94539 (شوهد في٢٠١٥/٢/١٨).

٧٦ نايـف زيدانـي، ٢٠١٤، «مؤتمـر تحضيـري بالناصرة رفضـا للتجنيد في جيـش الاحتلال» موقـع العربي الجديد، ٢٠١٤/٠٥/١٧، وعلـى الرابـط التالـي: http://www.alaraby.co.uk/politics/ca7a046a-2338-4d16-95f9-fc0e0eb328e2 (شوهد في ٢٠١٥/٢/١٨).

٧٧ بيان الحركات الشبابية ضد التجنيد، «الحراكات الشبابية: سنقطع الطريق أمام مخططات التجنيد»، موقع ممكن، ٢٠١٤/٠٤/٢٢، وعلى الرابط التالي: http://www.momken.org/?mod=articles&ID=6366 (شوهد في ٢٠١٥/٢/١٨).

٧٨ وكالة معا الاخبارية «البطاركة ورؤسـاء الكنائس بالقدس يرفضون تجنيد المسـيحيين»، ٢٠١٤/٠٥/١٣، وعلى الرابط التالي: http://www.maannews.net/Content.aspx?id=696988 (شوهد في ٢٠١٥/٢/١٠).

٧٩ نبيل عودة، ٢٠١٤، «بطركية الروم وخطة تجنيد المسـيحيين لجيش الاحتلال»، موقع الشـمس، ٢٠١٤/٠٤/٣٠، وعلى الرابط التالي: http://bit.ly/1A6uiEc (شوهد في ٢٠١٥/٢/١٠).

٨٠ موقع العرب، «المطران عطا الله حنا يرفض دعوة المسـحيين للخدمة في الجيش الإسـرائيلي»، ٢٠١٣/٠٦/٢٣، وعلى الرابط التالي: http://www.alarab.net/Article/543889 (شوهد في ٢٠١٥/٢/١٨).

٨١ وديـع عواودة، ٢٠١٤، « إسـرائيل تختـرع قومية آراميـة حديثة، وفلسـطينيو الداخل يرفضونها»، القـدس العربي، ٢٠١٤/٠٩/١٧، وعلى الرابط التالي: http://www.alquds.co.uk/?p=222651 (شوهد في ٢٠١٥/٢/١٨).

٨٢ موقع لينغا، «عضو الكنيسـت باسـل غطاس يطلب من البابا الاعتراض على تجنيد المسيحيين في الجيش الإسرائيلي»، ٢٠١٤/٠٢/١٩، وعلى الرابط: التالي: https://www.linga.org/local-news/NjIxMg (شوهد في ٢٠١٥/٢/١٨).

٨٣ رايق جرجورة، ٢٠١٤، «حول محاولات تجنيد العرب المسيحيين في الجيش الإسرائيلي»، موقع عرب ٤٨، ٢٠١٤/٠٥/٢٣، وعلى الرابط التالي: http://www.arabs48.com/?mod=articles&ID=108668 (شوهد في ٢٠١٥/٢/١٨).

٨٤ نشـرت صحيفـة عرب ٤٨ هذه المعطيات التي حصـل عليها النائب غطاس ينظر، رازي نابلسـي، ٢٠١٤، رغم حملات التجنيد: عدد الملتحقين العرب بالجيش الإسرائيلي لا يزال هامشيا»، موقع عرب ٤٨ ، ٢٠١٤/١١/١٧، وعلى الرابط التالي: http://www.arabs48.com/?mod=articles&ID=1147419 (شوهد في ٢٠١٥/٢/١٠).

٨٥ راجـع يونتان ليـس، ٢٠١٤» وزير الداخلية أمر بالاعتـراف بالقومية الآرامية وأثار غضب أعضاء الكنيسـت العرب»

(بالعبريـــة)، موقع هـآرتـــس، ٢٠١٤/٠٩/١٧، وعلى الرابـــط التالـــي: http://www.haaretz.co.il/news/education/.premium-1.2435889، راجع كذلك وديع عواودة، ٢٠١٤ «إســـرائيل تخترع قومية آرامية حديثة وفلســـطينيو الداخل يرفضوها»، القدس العربي، ٢٠١٤/٠٩/١٧، وعلى الرابط التالي: http://www.alquds.co.uk/?p=222651

كذلك راجع/ي بيروت حمود، ٢٠١٤، «القومية الآرامية» تثير انتقادات مسيحي فلسطين المحتلة» الأخبار، ٢٠١٤/٠٩/٢٣، وعلى الرابط التالي: http://www.al-akhbar.com/node/216199 (شوهد في ٢٠١٥/٢/١٨).

٨٦ التقرير في صحيفة هآرتس، المصدر السابق.

٨٧ ينظر حســـن شـــعلان و يوآف زيتون، «من إسرائيل لداعش: الدولة تغض النظر»، موقع واينت، ٢٠١٤/١٠/١٢، وعلى الرابط التالي: http://www.ynet.co.il/articles/0,7340,L-4579583,00.html (شوهد في ٢٠١٥/٢/١٨).

٨٨ المرجع السابق.

٨٩ ينظر يرون بلوم، «لماذا تستصعب داعش بتجنيد عرب من إسرائيل»، موقع Walla، ٢٠١٤/٠٩/٠٧، وعلى الرابط التالي: http:// news.walla.co.il/item/2782988

٩٠ ينظر Ynet المرجع ٨٤.

٩١ المصدر السابق.

٩٢ راجـــع مقالة فرات نصّار، «ظاهرة: عرب من إســـرائيل فـــي خدمة داعش»، موقـــع Mako، ٢٠١٤/٠٩/٠٧، وعلى الرابط التالي: http://www.mako.co.il/news-israel/local-q3_2014/q3_2014/Article-b89440ab5215841004.htm (شـــوهد في ٢٠١٥/٢/١٠).

٩٣ ينظـــر الاعـــلان في موقع مكيفـــون « وزير الأمن يعلن عن داعش « تنظيم محظـــور»، ٢٠١٤/٠٩/٠٤، وعلى الرابط التالي: http:// megafon-news.co.il/asys/archives/226549 (شوهد في ٢٠١٥/٢/١٠).

٩٤ راجع المصدر ٨٤.